الأكراد: قومية مجزأة، المشكلات والتحديات

أ. أشرف نبيه(*)

تظل الإشكالية الخاصة بأوضاع الأكراد داخل الأنظمة السياسية والاجتماعية لكل من تركيا والعراق وإيران وسوريا إحدى أهم تجليات العلاقة غير الواضحة بين الدولة القطرية الإسلامية والأقليات العرقية التى تقطن فى أراضيها. وسنحاول فى هذا المبحث أن نفكك بعض مفاتيح هذه الإشكالية عبر طرح مستويات عديدة للتحليل خاصة بالتطور التاريخى لمفهوم وممارسة الدولة فى هذه الحالة، وتأثير العامل الخارجى سواء على صعيد تدخل الفواعل الخارجية بشكل مباشر أو ضمنى لتحديد مصير الأقليات الكردية، أو على صعيد المنظومات الفكرية الوافدة التى قد يكون لها تأثيرها على مدى استيعابية هذه الدول للأكراد، وأخيراً فإنه سيتم تقديم البنية الأيديولوجية والفكرية بمكوناتها الإسلامية والعلمانية المتغربة والوافدة، ومدى تأثيرها على العلائق الهيكلية المميزة لأنساق التفاعل بين هذه الدول وأكرادها.

وعلى هذا فإن التحليل سيسير على ثلاثة محاور:

أولاً: المحددات الطبيعية والتاريخية والاجتماعية للقضية الكردية فى سياق التطور التاريخى للعالم الإسلامى مع مطالع القرن العشرين.

ثانياً: عرض تاريخى لأوضاع الأكراد مع انهيار الدولة العثمانية وبروز الدول القطرية الحديثة فى العالم الإسلامى.

ثالثاً: عروض حالة، وتشمل: الحالة السورية. الحالة العراقية. الحالة التركية. الحالة الإيرانية.

محددات القضية الكردية:

كان المحدد الجغرافى والطبيعى حاسماً فى تأثيره على الأكراد؛ فمعيشتهم فى مناطق تتصف بالانعزال الجغرافى عن باقى أنحاء البلاد فى جميع الدول التى يقطنون بها قللت من مستوى التفاعل بينهم وبين باقى السكان ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، فضلاً عما قد تؤدى إليه هذه العزلة من مشاعر غير ودية وعدائية متبادلة [1].

بالإضافة إلى هذا فإن الطبيعة الجبلية الوعرة للمناطق الكردية أثرت على توزيع المدن وكثافة سكانها وطبيعة نشاطاتها واتصالاتها، فالمدينة الكردية صغيرة الحجم قليلة السكان تعيش على الاكتفاء الذاتى مع قلة الاعتماد على السلطة المركزية والعاصمة، ومن ثم أصبحت المحلية والإقليمية هى القيمة المميزة للنشاط اليومى للأكراد[2]. ومن ناحية أخرى فمن الملاحظ أن المناطق الكردية فى تركيا وإيران والعراق لم تشهد

---

* قام باختصار النص الأصلوتحريره، أ. شريف عبد الرحمن

تطويراً لوسائل النقل والاتصالات يوازى حجم التطور فى البنية الأساسية الذى شهدته سائر أنحاء هذه البلدان[٣]. وسواء كان هذا ناتجاً عن تجاهل غير متعمد أو تحقيقاً لأولويات الحكومات المركزية، فإن التأثير السلبي على قابلية اندماج الأكراد فى الكتلة العامة لهذه الدول لا يمكن تجاهله[٤].

ومن الناحية الجيوسياسية فإن كردستان التاريخية والمعاصرة كانت وما زالت على خطوط التماس بين القوى الدولية والإقليمية المختلفة. فبما أن كردستان كانت إقليم جبلى داخلى ليس له منافذ خارجية على البحار أو المحيطات فقد استتبع هذا اعتمادها على الدول والقوميات الأخرى التى تحتكر هذا الاتصال بالعالم الخارجى [٥]. وقد كان المنطق الاستراتيجي كاسحاً حيث قرر مسبقاً وضع كردستان كمنطقة عازلة بين القوى المختلفة فى المنطقة وكإقليم تابع لهذه القوى من الناحية الاقتصادية والتجارية [٦].

ولابد من الإشارة فى هذا الصدد إلى أن التشرذم والانقسام داخل صفوف الأكراد كان أحد القوانين المتحكمة فى وضعية الأكراد السياسية فى الشرق الأوسط. وهذا التشرذم يعود إلى طبيعة الجماعة الكردية كجماعة عشائرية قبلية تهيمن عليها فئة عليا من الأغاوات وكبار ملاك الأراضى الزراعية وزعماء الطرق الصوفية وزعماء العشائر ومشايخ الدين الاسلامى. وكان التنافس بين هؤلاء الزعماء يتصف بأفق سياسى واجتماعى محدود ويعتمد على تبعية الجماهير الكردية والموزعة طبقاً لأنساق القرابة العشائرية ونفوذ الطرق الصوفية[٧]. ومن الملاحظ أن البنية القبلية العشائرية ظلت هى أساس التركيبة الاجتماعية للأكراد برغم ظهور بعض الفئات الاجتماعية الحديثة من المهنيين والمثقفين.

وقد ظلت الأقاليم الكردية فى تركيا والعراق وإيران –نتيجةً لهامشية موقعها وطرفيته بالنسبة لكل من هذه الدول– على هامش برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطط التطوير والتقدم والخدمات المجتمعية والثقافية. ناهيك عن أن البنية الأساسية – باستثناء مواقع النفط المرتبطة مباشرة بمراكز استغلالها فى العاصمة أو الخارج – ظلت تدور فى فلك تلبية متطلبات اقتصاد زراعى أو رعوى بدائى[٨].

وهكذا فإن تناقض نظامى الدولة والقبيلة حدد شكل العلاقة بين الأكراد والدولة القطرية التى يعيشون فى أراضيها كعلاقة تنافرية صدامية فى غالبها، ولذا فإن خطاب بعض الزعماء الأكراد حول النضال من أجل إنشاء دولة كردية مستقلة إنما يتناقض مع اعتبارات القبيلة التى لا تتسق مع ضرورات الدولة حتى ولو كانت دولة كردية.

ولا يستطيع المرء إلا أن يمر بين صراع الأكراد مع حكومات الدول التى يقطنون بها فى القرن العشرين والصراعات المماثلة فى القرن الماضى، فطرفا الصراع حتى نهاية التاسع عشر كان بين حكومات الدول الإمبراطورية التى تسعى إلى فرض سلطتها على المناطق الكردية؛ ولكن دون الرغبة أو القدرة علي الدمج الأيديولوجي والسياسي للجماعة الكردية داخل كيان واحد متجانس[٩]. وهذا يعود أساساً إلى طبيعة

التعدد العرقى الذى قامت عليه تنظيمات الدولة العثمانية والصفوية والقاجارية [١٠]. وكان الطرف الآخر فى الصراع هم زعماء العشائر الكردية الراغبة فى تحسين أوضاعها المعيشية داخل إطار الدولة القائمة ولكن ليس على أساس قومى[١١]. فالناظر إلى خطاب وفعل هؤلاء القبليين والعشائريين لا يجد أية اشارة إلى اعتبار أنفسهم ممثلين للشعب الكردى[١٢]. وهذا يثير إشكالية مدى وكيفية تحول الأكراد من جماعة بشرية تشترك فى خصائص بشرية معينة يمكن وصفها "بجماعة كردية"؛ إلى مجتمع متماسك يتصف بخصائص الأمة الواحدة. وعملية التحول هذه سارت فى خطوط متوازية مع عمليات مماثلة لبناء الوعى القومى للجماعات العربية والتركية والتى تعايشت جنباً الي جنب فى الإطار الفضفاض للمواطنة العثمانية القائمة على الشرعية الدينية بشكل أو بآخر[١٣].

بالإضافة إلى هذا فإن محددات الأمة الكردية لم تكن متماسكة وراسخة، فالهوية الكردية الجمعية استندت على وحدة اللغة بالدرجة الأولى إلى جانب وحدة النسب بالطبع[١٤]. وإذا ما نحينا جانباً حقيقة أن الإنتاج الأدبى والثقافى لهذه اللغة ظل ضعيفاً وغير محسوس؛ فإن اختلاف اللهجات بين المناطق الكردية المختلفة واختلاف أبجديات اللغة (اللاتينية عند أكراد تركيا والعربية عند أكراد العراق وإيران وسوريا) قد تصاعد إلى الحد الذى دفع بعض علماء اللغويات لوصف اللهجات الكردية أنها أقرب إلى اللغات المتقاربة لا اللهجات[١٥]. وهذا يلقى الكثير من الشك حول وحدة الشعب الكردى، الأمر الذى ظهر لاحقاً فى ضعف التنسيق السياسى بين الحركات الكردية فى الأقطار المختلفة.

بالنسبة للمحدد الثانى للأمة الكردية أى الأرض أو المكان فقد امتزجت التفسيرات العلمية بالرؤى الميثولوجية الرومانتيكية لهذه الأرض بشكل ولد بعض التناقض الداخلى بين رؤية حزبية سياسية لكردستان الدولة فى منطقة جغرافية محددة (تضيق مساحتها مع مرور الزمن) ورؤية شعبية وجدانية تربط الوطن الكردى بالأكراد[١٦]. والإحساس بهذه التناقضات الداخلية قد دفع الحركة القومية الحديثة نحو اختلاق أو فرض صورة تحكمية للتاريخ الكردى القديم والتى ترتكز على رؤى أسطورية لنشأة الأكراد وتميزهم (وهذه الحالة فى هذا السياق قد تكون مشابهة لوضعية الحركة الصهيونية فى القرن التاسع عشر)، بالإضافة إلى التعامل مع زعماء الحركات القبلية والعشائرية الكردية فى الماضى؛ بدءاً من صلاح الدين الأيوبى وحتى أمير بدر خان والشيخ عبيد الله؛ كقيادات لقومية كردية تاريخية. وهذا الطرح يستتبع إبراز بعض الأفكار؛ كخطاب الشاعر الكردى أحمد خانى (الذى عاش فى القرن التاسع عشر) والذى يتصف بروح استقلالية واضحة، بغض النظر عما إذا كان هذا متماهياً مع أفكار معظم الأكراد فى هذا العصر[١٧].

وتأتى جغرافية كردستان لتشكل عاملاً مؤثراً فى صياغة سياسات الدول القومية حديثة المنشأ تجاه المشكلة الكردية، فالموقع الممتاز للمرتفعات الجبلية الكردية سواء فى جنوب شرق تركيا أو شمال العراق أو

شمال غرب إيران زودها بأهمية استراتيجية دفاعية من الدرجة الأولى[١٨]. وهنا يصبح التنازل عن فرض السيطرة على هذه المناطق يشكل خسارة فى لعبة الصراعات والتوازنات الإقليمية فى الشرق الأوسط. وقد اكتسبت الأهمية الاستراتيجية لكردستان بعداً اقتصادياً عقب زيادة أهمية الموارد البترولية والمائية فى هذه المنطقة.

وبدءاً من عشرينيات القرن العشرين جاء التشديد على الحدود الدولية الفاصلة بين المناطق المختلفة من كردستان لتصب فى اتجاه المزيد من إضعاف الوعى القومى الكردى فى المنطقة، فإلى جانب أن الحدود قد قللت إلى حد كبير من فرص التبادل الاقتصادى والتجارى وحركة الجماعات والقبائل وقوى المعارضة عبر المناطق الكردية المختلفة؛ فإن الوضع الجديد قد فرض ضرورات اقتصادية عملية جديدة فرضت على الأكراد التوجه نحو المركز القطرى للدول التى يعيشون تحت سيطرتها، وبالتالى تحويل المنظور الكردى إلى منظور قطرى بالدرجة الأولى، وهذا يأتى على حساب تكوين وعى قومى كردى عابر للحدود الدولية [١٩]. ومن الملاحظ أن خطوط التقسيم الدولية الجديدة جاءت متقاطعة مع التمايزات الثقافية واللغوية الموجودة فيما قبل (أشبه بالسيناريو الأفريقى).

وقد حدث تقارب عسكرى بين العثمانيين والأكراد خلال الحرب مع الصفويين مما دفع الدولة العثمانية إلى إعطاء كردستان وضعاً إقليمياً مميزاً. فزعماء القبائل الكردية أصبحت لهم حرية التصرف فى شئون الحكم والإدارة فى ولاياتهم ومناطقهم (Sanjak) المختلفة بشرط الحفاظ على الولاء للدولة العثمانية، بالدفاع عن حدود الدولة، والمساهمة فى الحملات العسكرية للدولة –لاسيما ضد الصفويين، واحترام الحدود الداخلية التى تفصل المناطق الكردية عن بعضها البعض وذلك لمنع ظهور أى حركة مركزية كردية[٢٠]. وهذا التنظيم كان هو السائد فى ما يقرب من ثلث كردستان (المناطق الشمالية وأجزاء من وديان دجلة والفرات وبعض المراكز الحضرية الهامة كسرت، ديار بكر، ماردين وكاربوت) [٢١].

وهذا العصر (والذى امتد حتى أوائل القرن الـ ١٩) والذى عرف بالعصر الذهبى للإقطاع الكردى؛ شهد النهضة الثقافية الكردية حيث ساعدت الاستقلالية الكردية على ظهور مراكز ثقافية هامة فى المدن الكردية الكبيرة –كبيلتى وهاكارى وغيرها– ازدهرت فيها الآداب واللغة والثقافة الكردية[٢٢].

هنا –وبشكل عام– فإن الباحث قد ينظر إلى الحالة الكردية كنتيجة لتعقيدات عملية بناء الدولة القومية الحديثة فى المنطقة سواء كان بشكل قسرى أو طوعى. فانهيار الإطار المسكونى العثمانى ترك فراغاً ملأته النزعات القومية الجديدة؛ التى وإن اعتمدت على مناهج ومضامين فكرية مستعارة من العالم الغربى بالأساس؛ إلا أنها قد عبرت بشكل أو بآخر عن الرغبة فى التحرر وبناء كيانات مستقلة، وكانت الدولة بالمفهوم الأوروبى هى الشكل المقترح لهذه الكيانات[٢٣].

وظهور الدولة القطرية الحديثة فى المنطقة إنما جاء وفقاً لاتفاقيات دولية لا تعبر عن الواقع الاجتماعى، وإنما تجسد وتمثل مصالح القوى الغربية الواضعة لهذه الاتفاقيات، وجاءت بالضرورة لتكون بمثابة كيان فوقى ناتج عن نسق سلطة خارجى، لا يمتلك أى شرعية من التكوينات الاجتماعية الموجودة فعلاً وهى مزيج من الأشكال العشائرية والطائفية والقبلية والأسرية التى تميز النسق السلطوى القبلى الذى ساد المنطقة حتى نهاية العصر العثمانى[٢٤]. وعليه فإن الدولة القومية بمعناها المعروف لم توجد فى هذه المرحلة، بل وجدت فئة حاكمة فى الدولة القطرية تقبل وتتصالح مع الفسيفساء الاجتماعية الموجودة بل وتسهل عملية الفرز والمساجلة الاجتماعية بين الجماعات المختلفة فى المجتمع دون أدنى محاولة لتنشيط التفاعل الاجتماعى القومى بشكل يسمح بالاندماج القومى[٢٥].

وبشكل ما يمكن توصيف الدولة القطرية الحديثة فى المنطقة بأنها قد تخلت عن الشرعية الإسلامية الدينية التقليدية، وطرحت صيغة لدولة إجرائية وظيفية مرحلية تتعامل مع الواقع الاجتماعى بمنطق رد الفعل لا فعل التغيير. دولة نشأت أصلاً بشكل قسرى فوقى فى إطار تحكم غربى ودولى كامل فى تحديد منظومة الأمن فى المنطقة فى أوائل القرن العشرين. وبالتالى فهذه الدولة المفتقرة إلى شرعية داخلية ستكون فى حالة صراع دائم على الخطوط القبلية والعرقية والطائفية نتيجة لإحساس البعض بالغبن لعدم تمثيلهم فى مؤسسات الدولة المختلفة وهيكليتها [٢٦].

وهكذا فبرغم تبنى الدول العراقية والسورية والإيرانية والتركية لأيديولوجيات عصرية؛ إلا أن الفرز الاجتماعى المتغلغل داخل هيكلية الدولة هو المحدد الرئيسى لإشكالية علاقة الدولة بالمشكلة الكردية. كما أن موروث فترة الانتداب الأجنبى فى هذه الدول قد عزز من الطبيعة السلطوية ذات الأصول الموروثة للدولة القطرية، ومنع تبلور وحدة المصلحة، مع تفرعها داخل الدولة [٢٧].

وهكذا ومن خلال سلسلة من المعاهدات الدولية: اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ والتى وضعت خط الفرز العام المستمر حتى الآن ، هدنة مودروس ١٩١٨والتى فصلت ما بين الجيوش المتحاربة وبالتالى منعت الأتراك من ضم الموصل، وبالتالى وضعت حجر الأساس فى عملية تنفيذ اتفاقية سايكس بيكو وخلق الدولة القطرية، اتفاقية سان ريمو والتى دشنت خلق الدولة القطرية بكافة مؤسساتها مع وضعها تحت سلطة الانتداب من أجل ضمان استقرار آليات هذه الدولة اللاإدماجية كما خططت لها القوى الأجنبية وأخيراً اتفاقية لوزان ١٩٢٣ والتى وضعت حداً نهائى للتبدل المستمر فى الحدود السياسية للدولة القطرية الجديدة، من خلال هذه السلسلة استقرت موازين المصالح والقوى فى المنطقة بإقرار حدود تركيا ثم العراق وسوريا (بعد سلخ لواء الاسكندرونة) لاحقاً بقرارات عصبة الأمم [٢٨].

ومن الملاحظ أن المسار العنيف الذى اتخذته الحركة الكردية منذ بدء المشكلة الكردية قد وضعها فى دائرة الاهتمام الدولى نظراً للدور الوظيفى الذى يمكن أن تؤديه فى الاستراتيجيات الدولية المهتمة بحركات

العنف من أجل خلخلة المنطقة سياسياً واجتماعياً، واستعمالها كورقة ضغط فى تفاعلاتها السياسية مع تركيا والعراق. وهذا ما يفسر التحركات المباشرة للانجليز من أجل الاتصال بزعماء الأكراد بشكل غير مسبوق بالنسبة للقوميات الأخرى [٢٩].

وهنا فإنه من الخطأ مفاهيمياً أن ننظر إلى الحركات الكردية فى أوائل هذا القرن كحركات قومية، وذلك لأن العمل القومى ينحو بطبيعته نحو الكل القومى ونهضة الأمة ومستقبلها، بينما كانت هذه الحركات- شأنها شأن باقى الحركات الإصلاحية التى نشأت فى صفوف العرب- حركات جزئية تنطلق من شأن جزئى بغرض تحقيق إصلاحات فرعية، نتيجة لبروز صراعات القوى والمصالح فى المنطقة، لا نتيجة تبلور وعى اجتماعى ذاتى على النمط الغربى. والدليل على هذا هو مركز قيادة هذه الحركات داخل فئات موجودة بالفعل داخل هيكلية الدولة العثمانية؛ كضباط الجيش والموظفين والطلاب[٣٠]. ومن ناحية أخرى فان زعماء العشائر الكردية كانوا دوماً فى حاجة لتأكيد الولاء الدينى للملا أو للشيخ. وهذا الولاء يهتم بإعلان التبعية للدولة العثمانية بوصفها دولة الخلافة المتبنية للجامعة الاسلامية[٣١]. وعليه يمكن القول أن التدخل الفعال للإرادات والمصالح الأجنبية المتصارعة على تركة رجل أوربا المريض هى التى فرضت مضامين قومية استقلالية على الحركات الإصلاحية الكردية بل ولم تترك لها خياراً أخر حيث فرضت أوضاعا إقليمية وقطرية شبه نهائية فى المنطقة وبالتالى أرغمت الفواعل المختلفة فى المنطقة على التفاعل والتكيف مع هذه الأوضاع.

وهذا الطرح قد يفسر لنا ارتباط الحركة الكردية منذ بدايتها بالفواعل الخارجية، بالإضافة إلى غموض وتشتت المضمون الفكرى والأهداف السياسية لهذه الحركة بين ما هو قومى وما هو دينى. وهذه الحركة فى النهاية لم يعد أمامها خيار إلا التعامل مع الأشكال السلطوية للدول القطرية. وتتسم هذه الدول بتغير مواقفها حسب تغير الحسابات الخارجية التى تقوم عليها المواقف. وهذا يفسر تكرار إصدار هذه الحكومات وعوداً بالحكم الذاتى للأكراد فى ظل ظروف موضوعية معينة ثم سحب هذه الوعود مع تغير هذه الظروف. ويبرز هذا فى الحالة العراقية على وجه الخصوص، فى ظل ارتباط قوى بين هذه الأوضاع والتوازن الدولى العالمى[٣٢]. وهذا التكتيك وضعته سلطات الانتداب البريطانى منذ البداية، وراعت دائماً أن تعمل على تدعيم نزعات عشائر الأكراد لتوسيع نفوذها على حساب الأخرى ولكن تحت سقف يضمن عدم تغير خريطة القوى الكردية لصالح فريق ضد أخر [٣٣]. وقد بدا هذا ضرورياً لمنع ظهور جبهة كردية واحدة قد تبدأ هى فى فرض شروطها ومطالبها من وضعية الطرف المماثل فى القوة للدولة القطرية.

وعلى المستوى الإقليمي؛ فان تجزئة القضية الكردية إلى قضية عراقية وأخرى تركية وثالثة إيرانية... كفيل بتحويل القضية الى قضية مطلبية سياسية لا قومية تنحصر غاياتها فى المساواة والحقوق السياسية داخل الدولة القطرية. التى ستظل بالضرورة هى الطرف الأقوى القادر على فرض شروطه حسب الظروف

المتباينة[٣٤]. ومرة أخرى فإن الحركة الكردية قد تم تحديدها عبر آليات العمل السياسى المجزأ داخل مؤسسة الدولة القطرية وهذا يعرقل النتاج الطبيعى للتطور الذاتى للأكراد. ويزداد الأمر تأثيراً عندما نلاحظ عدم اكتفاء الدولة القطرية باستيعاب الحركة الكردية لصياغة توازنها الداخلى، بل واستخدامها فى إطار ضبط التوازنات الخارجية مع الدول القطرية الأخرى. فلا يمكن منح أكراد العراق حكماً ذاتياً دون موافقة الأكراد، ولا يمكن تسوية مشاكل المياه بين تركيا والعراق وسوريا إلا بالتوازى مع حل التناقضات الخاصة بالمسألة الكردية، ولا يمكن تطبيع العلاقات بين العراق وإيران إلا بالوصول الى تفاهم بخصوص الأكراد... وهكذا. ورغم أن التحرك المستمر للأكراد يمنحهم حركية قوية فى هذه التفاعلات إلا أن مبادرة الدولة القطرية نفسها تظل هى المحدد الأقوى.

وما بين اتفاقية سايكس بيكو وترتيبات إعادة رسم المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى والتى حددت مسار الإشكالية الكردية، والاهتمام الدولى غير المسبوق بالقضية الكردية عقب حرب الخليج الثانية؛ يتأكد دور النظام الدولى فى إعطاء الأولوية للمنهج السياسى فى التعامل مع القضية؛ فيتم التعامل مع القضية كنتيجة لاحقة لمجمل المتغيرات والنتائج السياسية التى أفرزتها السياسات الدولية والإقليمية دون النظر إلى لب القضية؛ ألا وهو الوضع الإشكالى للقومية الكردية داخل الدولة القطرية الحديثة المبتسرة التطور فى العالم الاسلامى، وذلك فى إطار نسق تاريخى عام لم يحسم بعد الهوية الحضارية والمحتوى الأيديولوجى وأساس الشرعية السياسية لدول العالم الاسلامى المعاصر وخاصة تلك الواقعة على تماس خطوط السياسات الدولية فى الشرق الأوسط[٣٥]. وبالتالى فان الخطاب السياسى الدولى- عند إثارته لمأساة الأكراد- يعتمد المدخل الإنسانى الجزئى الذى يرصد انتهاك الحقوق السياسية والمصالح الإنسانية للأكراد، دونما نظر للمسألة كأحد تجليات الأزمة الحضارية والمجتمعية للعالم الاسلامى بأبعادها التاريخية[٣٦]. وفى هذا الإطار يتم تحويل القضية الكردية من مطلق قومى حضارى مرتبط بالمصالح القومية للأمة الاسلامية ككل إلى مطلق هائم غامض يتم توظيفه وتدويله من النظام الدولى لخدمة مصالحه تارة تحت دعوى حقوق الانسان أو الحقوق السياسية أو المعاناة الانسانية[٣٧]. وهذا الاختراق الخارجى لمفهوم الإشكالية الكردية سواء على مستوى الفاعليين الدوليين -كالدول والمنظمات الدولية- أو على مستوى الإعلام قد أفرغ القضية الكردية من مضمون واضح ومرجعية ثابتة وأهداف طويلة الأمد، وتركها أسيرة معالجات سياسية مرحلية محكومة فى المبتدأ والمنتهى بتوازنات القوى السياسية وأنظمة الأمن الإقليمية والدولية.

وهكذا اتسمت وضعية الأكراد كجماعة بشرية متميزة فى مقابل الدول المستقلة حديثاً على الأنقاض العثمانية بالسيولة والتشتيت وعدم الوضوح، وبالتالى إلى اختلاط القومى بالسياسى والاجتماعى بالاقتصادى والثقافى بالأيديولوجي.

إذن فإن رؤية مقترحة للمسألة الكردية تكون عبر تقليل درجة تسييس القضية؛ سواء على مستوى الفكر أو على مستوى الإنتاج الفعلى لصيغ وأطر سياسية محددة للتعامل مع القضية على مستويى الفاعلين المحليين والفاعلين الدوليين. فتسييس القضية يدفع التحليل نحو الانغلاق في سجن المقولات الاختزالية الضيقة والتي تتجاهل الوضعية الكردية الأساسية وهي تفاعل الإنسان الكردي مع بيئته وأرضه.

وهناك أمثلة عدة لهذه المقولات والمنطلقات الاختزالية

(أ) الإلحاح المبالغ فيه على ربط الهم الكردي بحجم السكان الأكراد والمساحة الجغرافية لكردستان التاريخية، وبالتالي يصبح العدد والمساحة الكبيران هما المحددان الأساسيان لوضع الأكراد كشعب أو كأمة أو حتى كأقلية ذات مطالب قومية. وهذه النظرة تتجاهل حقيقة أن الجغرافية البشرية والطبيعية الكردية "مهما ضاقت أو توسعت لا تلغى علاقة المجتمع بالأرض"، وهي العلاقة المحورية في الحالة الكردية[٣٨].

(ب) انهماك علماء الأجناس والأنثروبولوجيا في محاولة إثبات الأصول العرقية المتميزة للأكراد (في مواجهة الشوفينية العرقية التركية والقومية العربية والفارسية في العراق وسوريا وإيران على التوالى). وتتراوح هذه الجهود بين إثبات الأصل الهندو -الأوروبي للأكراد (Indo – Aryan)، وتتبع خطوط الهجرة والاتصال بالممالك القديمة المختلفة[٣٩]. وهذا الاتجاه يتجاهل أن إثبات الأكراد كجماعة إثنية مميزة عبر التاريخ لا يعني بالضرورة وجود أمة وقومية كردية فالأمة وفق المفهوم السوسيو– تاريخي هي نتيجة للتفاعل الديناميكي الخلاق بين الإنسان – المجتمع وأرضه وبيئته بعيداً عن أى تأثيرات حقيقية للأصول السلالية والعرقية[٤٠].

(ج) أيضاً تأتي الأهمية المركزية للمبحث الثقافي واللغوي كمحك أساسي في تحديد ماهية وكينونة الأمة الكردية ليتجاهل أن العلاقة الجدلية بين الأمة وثقافتها ليست أحادية التأثير لصالح الثقافة، بل الأقرب إلى المنطق هو أن العلاقة علاقة تبادلية تفاعلية؛ وإن كانت الأمة لها اليد العليا، حيث تصبح الثقافة أقرب إلى إنتاج متغير لمجمل التفاعل بين الأمة وما حولها. إذن فالهوية الثقافية الكردية لا تصلح لتشكيل المحتوى والمضمون الحقيقي لماهية الأمة الكردية[٤١].

التطور التاريخى للقضية الكردية فى مطالع القرن العشرين:

شهد القرن التاسع عشر اندلاع عدة انتفاضات كردية ضد السلطة العثمانية –تحت وطأة المتغيرات الإقليمية (مثل حروب محمد على)، وزيادة الاحتكاك بالعالم الخارجي، والخسائر البشرية والمادية للعمليات العسكرية العثمانية التي دارت على الأراضي الكردية مثل الحروب العثمانية / الروسية (١٨٢٨ – ١٨٣٠م ، ١٨٧٧ – ١٨٧٨م)، والصراعات المستمرة بين العثمانيين وأعدائهم الصفويين[١]. غير أن

هذا التمرد قد تمحور حول رغبة زعماء القبائل الكردية في التخلص من عبء المساهمة في النشاطات العسكرية للدولة المركزية، بالإضافة إلى عبء دفع الخراج والضرائب وغيرها من المطالب الضيقة والتي لا تعكس أي تبلور جدي للحركة القومية الكردية على أساس شعب[٢]. وفي هذا الإطار يمكن لنا فهم انتفاضات بابان، ومير محمد، وبدرخان بك، ويزدان شير، وشيخ عبد الله النهري وغيرها، والتي فشلت في تحقيق أهدافها (مزيد من اللامركزية والاستقلالية للوحدات القبلية والإقطاعية الكردستانية)، بسبب غياب الدعم الخارجي، وأدوات التعبئة الجماهيرية، والتشرذم القبلي، وسياسات "فرق تسد" الناجحة التي اتبعتها السلطة العثمانية في المواجهة، بالإضافة إلى ضعف النزعة الوحدوية لهذه الانتفاضات (التي كان يقودها في نهاية الأمر زعماء إقطاعيون حريصون على توسيع سلطاتهم وامتيازاتهم على حساب العثمانيين وحساب بعضهم البعض)[٣].

وقد تزامن فشل آخر الانتفاضات الكردية الكبيرة في القرن الـ١٩ –تحت قيادة الشيخ عبيد الله – مع ظهور سياسة الاندماج والاستيعاب التي اتبعها السلطان عبد الحميد الثاني في إطار آخر المحاولات العظيمة لمنع الدولة العثمانية من التداعي والانهيار. فمع نهاية القرن الـ١٩ نجد أن أجهزة الحكم والإدارة والتعليم قد استوعبت الكثير من القادة والزعماء الأكراد، بالإضافة إلى منحهم الكثير من امتيازات الأراضي والموارد، وترسيخ سلطاتهم المطلقة على جماهير الفلاحين الأكراد (مع ضمان تبعيتهم الكاملة للسلطان العثماني)، وخاصة تلك القطاعات التي شكلت قوات مسلحة غير نظامية (عرفت باسم الحميدية) لكي تستخدم في أغراض الدولة العثمانية، وبالأخص قمع أي حركات انفصالية بين صفوف الأرمن أو الألبان أو حتى قطاعات أخرى من الأكراد[٤]. وهذه السياسة بدت ضرورية للحفاظ على المركزية العثمانية. وهذه الإجراءات جاءت بالتوازي مع بث أيديولوجية الولاء والارتباط بالسلطان / الخليفة بين أبناء زعماء القبائل في المدارس القبلية الخاصة والتي تم إنشائها لهذا الغرض في عام ١٨٩٢[٥]. ويبدو تأثير هذه الأيديولوجية واضحاً في ارتباط معظم المثقفين الأكراد من أبناء هذه المدارس بالخلافة والسلطنة لوقت متأخر حتى أوائل العشرينات من القرن العشرين.

وهذه الفترة أيضاً شهدت تبلور النخبة الكردية المثقفة الحديثة، والتي تشكلت من الأجيال الجديدة لقادة القبائل الكردية الذين تلقوا تعليمهم في المدارس القبلية السابق ذكرها. بالإضافة إلى الكليات العسكرية العثمانية جنباً إلى جنب مع الطلائع التركية الجديدة التي شكلت فيما بعد حركة تركيا الفتاة أو الاتحاد والترقي، بالإضافة إلى الأرستقراطية الكردية التي تلقت وعيها عبر تواجدها بشكل أو بآخر في استنبول بسبب النفي أو العمل في الإدارة المركزية[٦]. ومع وصول تركيا الفتاة إلى الحكم في ١٩٠٨، وتصاعد الآمال الليبرالية المبكرة التي آثارها هذا التغيير؛ نشطت النخبة الكردية في ربط الأكراد المقيمين خارج كردستان –وخاصة في استنبول– عبر أنشطة ثقافية واجتماعية وتعليمية مختلفة مثل إنشاء مدارس

ومجلات وجمعيات كردية مختلفة لطرح الشئون الكردية (وإن كان هذا الطرح قد اقتصر على الجانب الثقافي والتعليمي)؛ مثل جمعية تعالى وترقي كردستان، واللجنة الكردية لنشر المعرفة، وغيرها وهذا التنظيم للنشاط الكردي في الأناضول قد تزامن مع نشاط مماثل في أغراض كردستان ذاتها في هذه الفترة؛ حيث تم تأسيس عدة نوادي وصالونات ثقافية على غرار تجمعات حركة تركيا الفتاة.

وقد ساهم المثقفون الأكراد في نشاط لجنة الاتحاد والترقي في أوائل القرن العشرين، حين كان تركيزها على ضمان الاستقلال الوطني ومقاومة التدخل الأجنبي والدعوة إلى عزل السلطان عبد الحميد الثاني وإقامة نظام دستوري نيابي يكفل تمثيل وضمان الحقوق المتساوية لشعوب الدولة العثمانية[٧]. ولكن بعد وصول الاتحاد والترقي إلى الحكم في يوليو ١٩٠٨ عبر الثورة التركية والتي احتلت الساحة حتى القضاء النهائي على الدولة العثمانية على يد أتاتورك ١٩٢٣، وبرغم الآمال العريضة التي أثارتها هذه الثورة كبداية لعهد جديد يمثل قطيعة مع المنظومة العثمانية السلطانية التقليدية إلا أنها سرعان ما تبددت[٨]. وقد تجلى هذا في انفصال المثقفين الأكراد والألبان والأرمن والبلغار تباعاً من صفوف الاتحاد والترقي والدعوة إلى الاستقلال والحكم الذاتي[٩]. وقد نجحت الحركة الألبانية الانفصالية – بالإضافة إلى مثيلتها في بلغاريا – والتي سحقت علي يد الاتحاد والترقي في تحقيق أهدافها فيما بعد في ظروف الحرب العالمية الأولى واضطراب الأوضاع في البلقان[١٠]

وقد جاء التمرد العربي في ١٩١٦ في شبه الجزيرة العربية والهلال الخصيب ليؤكد التراجع النهائي لمفهوم الإصلاح من داخل الوحدة العثمانية والحكم الدستوري التمثيلي؛ الذي ساهم من قبل في تعبئة قوى التغيير داخل المجتمع العثماني. ويأتي هذا التراجع كرد فعل لاتجاه الاتحاد والترقي نحو القومية التركية الطورانية المتعصبة والتي ترفض ضمان حقوق متساوية لغير الأتراك – بالمفهوم العرقي – داخل الدولة[١١]. وبما أن كردستان وأرمينيا كانتا تفصلان تركيا عن طورانيا (أذربيجان – أوزبكستان – تركمانستان وقيرغيزستان)؛ فقد شكلتا عقبة أمام المشروع الوحدوى التركي[١٢]. وهذه العقبة كان لابد من التخلص منها إما عن طريق التصفية والإبادة (في حالة الأرمن؛ على اعتبار أن كونهم مسيحيين يمنع محاولة استيعابهم)، أو الطرد والترحيل والتفتيت والتجزئة وتصفية التجمعات السكانية، كما في حالة الأكراد[١٣].

ومن الملاحظ في هذا السياق أن التكتل القومي الذي ينحدر من بقايا الاتحاد والترقي الذي قاد حركة استقلال وتوحيد أراضي الأناضول ومقاومة القوات الأجنبية ١٩١٨-١٩٢١ بقيادة مصطفى كمال أتاتورك، قد لجأ إلى خطاب ديني لتعبئة الأكراد في اتحاد إسلامي مع إخوانهم الأتراك المسلمين ضد الأرمن المسيحيين والمحتلين الأجانب[١٤]، وقد لقى هذا صدى واضحاً عند بعض التيارات الكردية التي اعتقدت في إمكانية قيام دولة موحدة تمثل عنصري الأتراك والأكراد على قدم المساواة[١٥].

غير أن اتجاه تركيا الفتاة نحو الشوفينية التركية المتطرفة قد أدى إلى حملة قمع سلطوية ضد هذه الصحف والتجمعات والأندية الكردية، جنباً إلى جنب مع التجمعات المماثلة للأقليات اللاتركية الأخرى. لذا فقد اتسم الصراع الكردي ضد الاتحاد والترقي بالعمل التنظيمي السري والتعاون مع الانفصاليين العرب (في اليمن وسوريا والعراق) والأرمن على المستوى المالي واللوجستي[١٦]. ومن ناحية أخرى فإن بعضاً من المرونة التي بدأ الاتحاد والترقي في إبداءها نحو تكتل الحركات القومية اللاتركية قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى قد منح الفرصة للمثقفين الأكراد لمزيد من العمل السياسي المنظم والمؤسس على نطاق واسع. ومن الجدير بالذكر أن جريدة الرأي الناطقة بلسان حزب "المجدد الكردي"؛ الذي أسس في عام ١٩١٢؛ كانت تدعو إلى علمنة الدولة العثمانية واستخدام الأبجدية اللاتينية وغيرها من المطالب التي أخذت طريقها إلى التنفيذ على يد أتاتورك بعد خمسة عشر عاماً[١٧]. وهذا يعد دليلاً على تأثر المثقفين الأكراد بالتطورات والأفكار الثورية التي اجتاحت الدولة العثمانية في أوائل هذا القرن.

وقياساً على دور ومصلحة القوى الغربية الرئيسية في خلق الدول القطرية العربية الجديدة في المنطقة في إطار ترتيبات مرحلة ما بعد الدولة العثمانية؛ فإن مصلحة بريطانيا على وجه التحديد في ضمان أمن واستقرار وتأييد الأكراد في ولاية الموصل وكركوك الغنية بالبترول قد فتح الباب للأكراد كي يجدوا مكانهم ضمن القوميات التي ستمنح حق تكوين دولها في إطار معاهدة سيفر لإعادة ترتيب المنطقة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية والتي شكلت المرجعية القانونية لأجيال متعاقبة من حملة القضية الكردية طوال القرن العشرين وذلك بالرغم من التناقضات الواضحة في بنية هذه المعاهدة.

فالمعاهدة في موادها الـ٦٢ والـ٦٤ قد كلفت الدول الكبرى بمنح الاستقلال للأكراد الذين يعيشون في المنطقة الواقعة شرق نهر الفرات وجنوب حدود دولة أرمينيا الجديدة وشمال الحدود التركية السورية العراقية، مع إعطاء الحق لأكراد ولاية الموصل في الانضمام للدولة الكردية المستقلة إذا رغبوا في هذا[١٨]. غير أن هذا الحق وتأسيس دولة كردستان المستقلة من البداية إنما يخضع لتقدير عصبة الأمم حول مدى أهلية الشعب الكردي لنيل استقلاله[١٩]. وفي حالة إذا ما ثبت عدم الأهلية ستخضع هذه المناطق للانتداب، مع التأكيد على تخصيص الموصل وكردستان العراقية (الغنية بالبترول) لسلطة الانتداب البريطاني (وذلك عقب نجاح الإنجليز في انتزاع شمال العراق من دائرة النفوذ الفرنسية كما كان منصوصاً عليه سابقاً في اتفاقية سايكس بيكو)[٢٠].

بالإضافة إلى هذا فإن مناطق عديدة ذات أغلبية كردية –ولكنها تقع غرب الفرات؛ كالديمان وملاطية والبستان وديفريك ودارينديي وغيرها– تم استبعادها من مشروع الدولة الجديدة لكونها خاضعة لدائرة النفوذ الفرنسية[٢١]. ليس هذا فحسب بل إن المادة الـ ٢٧ من المعاهدة في بنديها الثاني والثالث قد أعطت للانتداب الفرنسي ليس فقط الجبل الكردي وسهل الجزيرة الواقعين داخل الحدود السورية

المعاصرة، بل أيضاً مدن نصيبين وماردين، وعينتاب، وكيليس، وأرخا، وجزيرة ابن عمر، وغيرها من الأراضي التي تشكل حوالي ثلث مساحة كردستان العثمانية[٢٢].

أما المادة ٨٩ من المعاهدة فقد منحت الولايات المتحدة ورئيسها ويلسون سلطة رسم حدود دولة أرمينيا ووضعها تحت الانتداب الأمريكي[٢٥]. وهذه العملية قد شابها الكثير من التجاوزات التي لم تراع التركيب العرقي الحقيقي لهذه المناطق، حيث أن مناطق عديدة ذات أغلبية كردية سكانية كمناطق: موسى، وبينجول، وبيتليس، وفان، وأرجنكان، وأجدير، وقرقيلبسا، وأرض الروم، قد منحت لدولة أرمينيا الجديدة. وهذا أدى إلى اقتطاع ثلث آخر من كردستان العثمانية من مشروع الدولة الكردية[٢٦]. إذن فمعاهدة سيفر – المحتفى بها دائماً من الدوائر الكردية – لم تمنح الأكراد إلا دولة صغيرة على ثلث مساحة كردستان العثمانية فقط، وهذا الثلث لا يشمل المراعي والمناطق الزراعية الخصبة وإنما اقتصر على مناطق خربوط وديرسيت وحاكاري وسيرت الفقيرة، مع وجود ديار بكر كعاصمة، والموصل كمركز اقتصادي للدولة (وهذا سيتضمن سيطرة بريطانيا على البترول بطبيعة الحال)[٢٧]. وهذا يعني أن معاهدة سيفر التي أصبحت سقفاً قانونياً للقضية الكردية – متى نفذت – ستقسم الأراضي الكردية إلى خمسة أجزاء خاضعة لسيطرة فرنسا في الغرب وسوريا في الجنوب وإيران في الشرق (المعاهدة فصلت بين وضعية أكراد الدولة العثمانية وأقرانهم في إيران) وأرمينيا في الشمال حول الدولة الكردية المستقلة في المركز بإجراءاتها التجزيئية[٢٨].

وبالتالي فإن معاهدة سيفر– كما جاءت في غير مصلحة الأتراك ورغبتهم في الحفاظ على وحدة أراضيهم –كانت أيضاً في حقيقة الأمر مخيبة لآمال الأكراد في الاستقلال والحكم الذاتي. وبالرغم من كل هذا فإن المعاهدة لم تدخل حيز التنفيذ نتيجة تغير موازين القوى الإقليمية، ونجاح مصطفى كمال أتاتورك في توحيد تركيا وتحقيق انتصارات داخلية مبهرة وبروز الجيش وعناصره القومية بوصفه المؤسسة الأهم في الدولة[٢٩]. ونجح أتاتورك بهذا في خلق تعاطفاً غربياً ورغبة من القوى الدولية في تأمين علاقاتها مع الجمهورية التركية[٣٠]. مما أدى إلى عقد معاهدة جديدة في لوزان ١٩٢٣، تجب مقررات معاهدة سيفر، ولم تشر إلى أية حقوق للأكراد والأرمن باستثناء بعض الإشارات البسيطة إلى ضرورة حماية حقوق الأقليات غير التركية في التعاملات التجارية والدينية، وعدم إصدار أية قوانين تعتدى على هذه الحقوق[٣١]. وإن جاءت المواد ٣٧ – ٤٤ لتخصص هذا الوضع للأقليات غير الإسلامية (أرمن– يونانيون – يهود)[٣٢]

وقد دخل التدخل الخارجي في المسألة الكردية مرحلة مكثفة مع الحرب العالمية الأولى. فقد كان هناك الإنجليز ذوي الرغبة الأكيدة في السيطرة على بلاد ما بين النهرين لتأمين طرق المواصلات إلى الهند مع ضمان الوحدة الجغرافية والإدارية لولايات العراق الثلاث: البصرة وبغداد والموصل (مع استثناء الأجزاء

الكردية من الموصل)، وكان الأكراد الذين أبلوا بلاءاً حسناً في القتال إلى جانب الأتراك في الحرب؛ هم المرشح الأول للاستمالة من جانب الإنجليز مستغلين تضعضع ثقة الأكراد وزعيمهم البارز الشيخ محمود البرزنجي في الأتراك عقب هزائمهم العسكرية. واستطاع الإنجليز أن يقنعوا الأكراد بتسليم السليمانية (التي تركها الأتراك تحت سيطرة الشيخ محمود في ظروف الفوضى السائدة)، بحجة أن المادة ١٦ من شروط هدنة مدوروس التي وقعت في ١٩١٨/١٠/٣٠م؛ تنص على تسليم جميع المواقع العسكرية في الولايات العثمانية إلى دول الحلفاء مع انسحاب القوات العثمانية. وفي مقابل ذلك يتعهد الإنجليز بالمساعدة علي قيام حكم كردي بعد استتباب الأمور[٣٣]. ومن الملاحظ هنا أن التحرك بين الطرفين كان متبادلاً فبقدر ما سعى الإنجليز إلى الاتفاق مع الأكراد (تم في منتصف نوفمبر ١٩١٨)، بقدر ما أصر الأكراد على هذا (كما ظهر في العريضة التي وقع عليها ٤٠ رئيساً من رؤساء القبائل الكردية يطلبون فيها كممثلين لشعب كردستان الحماية ودعم استقلالهم على أسس مدنية بإشراف بريطانيا)[٣٤].

ومنذ البداية أقرت بريطانيا مشروعية تمثيل رؤساء القبائل والعشائر الكردية والعربية لمصالح وأهداف شعوبهم. متجاهلة الفلاحين والتجار والعمال والضباط الذين يمثلون الجزء الأكبر من الطبقة الشعبية والطبقة المتعلمة. ونظراً لأن الشيوخ والزعماء كانوا يدينون بمراكزهم للحكومة وللإنجليز بالتحديد؛ فقد تم إرساء أسس ربط الأهداف الكردية بالسياسة البريطانية وأولوياتها التي قد تتعارض أو تتنافى مع المصالح الكردية الحقيقية. وكانت الخطوة الأولى هي سلخ كردستان الجنوبية من نطاق دولة كردستان المزمع إنشاؤها وإلحاقها بالعراق الموحد، لضمان سيطرة بريطانية مباشرة–أو قيام حكم عربي تحت إشراف بريطاني – على كيان سياسي موحد يضم ولايات بغداد والبصرة والموصل وكردستان الجنوبية معاً، لضمان التوازن الاستراتيجي اللازم لتأمين منابع البترول في كركوك، ولملء الفراغ الاستراتيجي أمام جمهورية تركيا الوليدة ذات القوة والنفوذ على المستوى الإقليمي، وأيضاً أمام سلطة الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان. وبرغم أن هذا التفكير الذي اكتسب اليد العليا في دوائر صنع القرار الإنجليزية يتعارض مع تعهد إنجلترا بعدم إخضاع الأكراد لأي حكومة عربية، إلا أن لندن كانت حريصة على كسب ود الأكراد لضمان سيطرتها على البلاد– مع عدم وثوقها في القيادات العربية في وسط العراق وجنوبه، التي أبدت تعاطفاً مع المشروع الهاشمي لبناء وطن عربي موحد. وذلك بتعيين الشيخ محمود البرزنجي حاكماً عاماً على عموم كردستان في أوائل ديسمبر ١٩١٨ مع تشكيل بعض المجالس المحلية والإدارية الكردية[٣٥].

وإزاء مخاوف الأكراد بشأن استقلالهم – وهي المخاوف التي انفجرت في ثورة السليمانية عام ١٩١٩– وبعد فشل فكرة إنشاء دويلات كردية مستقلة في كردستان استقر التفكير البريطاني– والذي بلغ صيغته النهائية في اتفاق سيفر ١٠ أغسطس ١٩٢٠ –على تأسيس دولة كردية تحميها بريطانيا لتحقيق الأهداف التالية:–

١- تعزيز النفوذ البريطاني في المنطقة الاستراتيجية الشمالية المجاورة للقوقاز السوفيتي، في وقت أصبح فيه الاتحاد السوفيتي هو العدو الأول لبريطانيا بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧.

٢- الضغط على تركيا الأتاتوركية عبر الورقة الكردية، للقضاء على أي إدعاء تركي محتمل حول أحقيتهم في ولاية الموصل الغنية بالبترول، ولمواجهة التحالف التركي - السوفيتي[٣٦].

٣- جعل كردستان مخلب قط وشوكة في جنب العراق وحركته الاستقلالية العربية (المتخوف منها من جانب الإنجليز)، كي يضطر العراق دائماً إلى الاعتماد على بريطانيا لضمان أمنه ووحدة أراضيه[٣٧].

٤- فرض السيطرة البريطانية على الدولة الكردية، لاحتياج الأخيرة إلى محالفة بريطانيا خوفاً من الخطر التركي الرافض لوجود الدولة الكردية[٣٨].

وإبان مؤتمر الصلح عام ١٩١٩ بآماله العريضة التي حملها للأكراد والأرمن والعرب عقد الوفد الكردي في مؤتمر الصلح اتفاقاً مع نظيره الأرمني لحل المشاكل الثنائية بين الأكراد والأرمن- دون ترك أي فرصة للتدخل فيها من القوى الأخرى- على أساس أن يكون الحل سلمياً، وأن تكون كردستان دولة مستقلة عن أرمينيا المستقلة المزمع إنشاؤها[٣٩]. وهنا نرى مثالاً للتآزر بين الأقليات السابقة للدولة العثمانية (برغم خلافاتهم السابقة) لتقوية موقفها التفاوضي. والفائز الأكبر هنا هم الأكراد، حيث أنهم إلى جانب حل مشاكلهم مع الأرمن سيستفيدون من دعم الأرمن لقضيتهم في ضوء تأييد الرأي العام الغربي للأرمن وتعاطفه مع أحلامهم القومية، لذا فإن ربط الخطابين الكردي والأرمني ولو بشكل ضمني كفيل بكسب مزيداً من التعاطف الدولي للقضية الكردية.

وخلال مشاورات اتفاقية سيفر عمدت بريطانيا إلى اختزال كردستان كمفهوم وكقضية تحرر في كردستان المركزية؛ أي منطقة جنوب شرق الأناضول، مع استبعاد إيران وكردستان سوريا من الدولة الكردية المقترحة (مع الوعد بانضمام أكراد ولاية الموصل إذا ما أبدوا استعدادهم لذلك)[٤٠]. واتساقاً مع دورها كمنظمة دولية لإقرار السلام وبناء نظام عالمي جديد يكفل للقوميات والشعوب حقوقها؛ اضطلعت عصبة الأمم بمسئولية الإشراف على استفتاء الأكراد لمعرفة رأيهم بخصوص الانفصال ثم الضغط على تركيا لقبول نتيجة الاستفتاء[٤١]. ولعل هذا فتح باب التدويل للقضية الكردية على مصراعيه، وإن كان عبر مدخل القانون الدولي والمنظمات الدولية الرسمية (لاحقاً سيتطور المدخل ليصبح مدخل الحكومات الخفية وأجهزة الاستخبارات والقوات العسكرية والضغوط السياسية).

وكان مشروع الدولة الكردية كما جاء في سيفر هو امتداد لفكرة الدولة الكردية في شمال العراق، والتي جرى بحثها عامي ١٩١٩،١٩١٨م . وإن زيد عليها اقتطاع جنوب شرق الأناضول من تركيا، وذلك بغرض إضعاف نفوذ الكماليين فلا يعارضون في انتزاع بريطانيا للموصل من تركيا بصفة نهائية.

ومنذ معاهدة لوزان لم يصبح الحديث عن الأكراد في المعاهدات الجديدة حديث الاستقلال، وإنما مجرد الرغبة الخيرة للدول المتحالفة والدول القطرية صاحبة الشرعية المكتسبة نحو الأقليات، خصوصاً بعدما تم تأكيد شرعية واستقرار الحدود السياسية لدولة العراق الحديث في معاهدة أكتوبر بين بريطانيا والعراق في أكتوبر سنة ١٩٢٢، وتسوية الحقوق الفرنسية القديمة في الموصل (طبقاً لاتفاقية سايكس بيكو)، وقامت آلية التوازنات السياسية والمصالح المتبادلة بين بريطانيا وتركيا الكمالية بحسم مسألة ولاية الموصل؛ أي كردستان الجنوبية (بحكم التاريخ والأوضاع العسكرية وقت هدنة مدوروس في ١٩١٨ كانت الموصل ما زالت داخل الحدود التركية[٤٢])، وذلك تحت مظلة الإشراف القانوني لمجلس عصبة الأمم عام ١٩٢٤[٤٣]. وقد عمد الإنجليز إلى استغلال النظام العلماني الجديد لتركيا لإقناع أكراد الموصل أن الرابطة الوحيدة التي كان من الممكن أن تجمعهم مع الأتراك- وهي الجامعة الإسلامية- قد تلاشت، ومن ثم فقد نجحوا في حشد أغلبية أكراد الموصل (وهم يشكلون ثلاثة أخماس الولاية) وخاصة كبار الملاك للتعبير عن رفضهم المطلق للانضمام إلى تركيا [٤٤].

كانت الصورة التي روجها الإنجليز هي فساد الحكم التركي الذي جربه الأكراد قديماً، في مقابل الإصلاح الإداري والاجتماعي تحت الوصاية الإنجليزية العراقية (مع الوعد بضمان حقوقهم الثقافية والإدارية). وهذا التصور نجحت بريطانيا في تسويقه للمجتمع الدولي عبر منظمة عصبة الأمم لترجح كفته على حساب التصور الثقافي/ التاريخي البحت الذي ظهر في تقرير اللجنة الخاصة التي شكلتها عصبة الأمم في ١٦ يوليو ١٩٢٥، والذي أكد على أن جميع المصادر الجغرافية والتاريخية منذ الفتح الإسلامي حتى العصر الحديث لم تعتبر الأراضي الكردية جزءاً من العراق، ولم يكن اسم "العراق" مألوفاً عند سكان ولاية الموصل (أكراداً وأرمن وتركمان وآشوريين) كاسم لبلادهم. بل وزاد فأضاف إن أكراد الموصل ثقافياً ولغوياً وأنثروبولوجياً أقرب إلى أكراد إيران منهم إلى أكراد تركيا (أى أن الاعتبار الثقافي والتاريخي هو الأقرب لوجوب إنشاء دولة كردية مستقلة في كردستان الجنوبية)[٤٥]. غير أن الاعتبارات السياسية والاقتصادية البراجماتية المباشرة قد رجحت كفة التصور الأول؛ الذي تبلور في اتفاق ثلاثي بين تركيا والعراق وبريطانيا (كدولة راعية) في ٥ يوليو ١٩٢٦، فأقر تبعية الموصل للعراق في مقابل حصول أنقرة على ١٠% من أسهم شركة النفط التركية تدفع لمدة ٢٥ سنة، مع التعهد بالتعاون المشترك بين البلدين للقضاء على حركات الأكراد الاستقلالية المعادية لكل من تركيا والعراق، وترسيم خط بروكسل بصفة نهائية كخط حدود بين تركيا والعراق (تم تحديده بمعرفة القوى الغربية في بروكسل في ١٩٢٤/١٠/٢٩) [٤٦].

ولاحقاً أصبحت عصبة الأمم -كممثلة للنظام الدولي- هي المراقبة لالتزام الحكومة العراقية بضمان حقوق الأكراد- جنباً إلى جنب مع سائر الأقليات العرقية والدينية واللغوية في العراق في التمثيل المدني

والسياسي واستخدام لغتهم في المؤسسات التعليمية والاجتماعية والخدمية والثقافية والاقتصادية، واعتمادها كلغة رسمية إلى جانب العربية في الأقضية التي يسود فيها العنصر الكردي من ألوية الموصل وإربيل والسليمانية وكركوك. وقد وضع هذا كشرط لازم لإنهاء الانتداب البريطاني وقبول العراق عضواً في عصبة الأمم عام ١٩٣٢ عقب توقيع المعاهدة العراقية الإنجليزية سنة ١٩٣٠[٤٧].

ومن الملاحظ هنا أن سلطة المجتمع الدولي في هذا الصدد ظلت في أغلب الأحوال سلطة معنوية قيمية إشرافية، لم تقدر على تجاوز هذا إلى حد التأثير، وتغيير بنية النظام العراقي طالما ظل عملها بمعزل عن الهيمنة التقليدية لبريطانيا على عملية صناعة القرار والسياسة الداخلية في العراق، تلك الهيمنة التي بذلت ما في وسعها عبر المعاهدات في ١٩٢٢ و١٩٣٠ لتقديم الحجج القانونية التي تعطي مشروعية لوحدة العراق السياسية والتعهد بمساعدة العراق عسكرياً للدفاع عن حدوده ثم مساعدته على مواجهة الاضطرابات الداخلية العشائرية والعرقية (والمقصود هنا هم الأكراد بطبيعة الحال)[٤٨]. وبالرغم من أي تعهدات بعدم التمييز بين السكان على أسس لغوية أو دينية؛ كان الاعتبار الخاص بالحفاظ على الكيان العراقي كما تمخضت عنه الترتيبات السابقة هو الأهم عند بريطانيا ذات التأثير الأقوى على مجريات الأحداث مقارنة بأي قوة دولية أخرى؛ كعصبة الأمم أو غيرها.

وطوال الوقت كانت بريطانيا تري أن إنشاء الدولة الكردية ممكن إذا ما راعت خطوط التقسيم العرقي الجغرافي بين العرب والأكراد مع ضمان وحدة الأراضي الكردية[٤٩]. غير أن تغير مجمل الظروف الدولية عقب سيفر، وتغيير المصالح البريطانية قد قلب التفكير البريطاني تماماً لصالح عدم إنشاء الدولة الكردية مما يعكس المرونة البريطانية بالطبع، وقابلية القضية الكردية للتكيف مع المصالح المتغيرة للفواعل الخارجية وذلك للأسباب التالية:-

١- رغبة بريطانيا في كسب الرأي العام العربي؛ الذي سيكون غير راضٍ عن تضييق الرقعة التي يطالب بها العرب[٥٠].

٢- التخوف من خلخلة التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، ومن أن تكون الدولة الجديدة مفتاحاً للتغلغل السوفيتي في المنطقة بعدما كانت حكراً للإنجليز والفرنسيين[٥١].

٣- التخوف من فرض سيطرة الدولة الكردية الجديدة -مع انضمام أكراد تركيا المحتمل إلى هذه الدولة- على منابع البترول في الموصل[٥٢]. خاصة في ظل عدم وضوح الرؤية بالنسبة للحق الكردي في ولاية الموصل ومدنها المختلفة انذاك .

٤- إضعاف الدولة العراقية مع سلخ شمالها قد يؤدى إلى عجزها عن مقابلة أي نزعة توسعية لتركيا الأتاتوركية، ومرة أخرى هذا سيهدد حقول البترول[٥٣].

٥- العجز الواضح للأكراد عن بناء دولة، وإقامة تشكيلات إدارية وأنظمة قانونية – في ظل التخلف الإداري والقانوني – تحافظ على استقرار الدولة بما يكفل مصالح بريطانيا[٥٤].

٦- ثبوت ضعف إمكانية بناء دولة كردية في ضوء رفض تركيا القاطع للسماح للأكراد الأتراك بالانضمام إلى هذه الدولة، وإرغامهم على البقاء داخل الحدود التركية. لذا بدا لبريطانيا أن السيناريو الأفضل هو ضم المناطق الكردية في شمال العراق للكيان العراقي مع مراعاة حقوق الأكراد القومية وضمان إدارتهم الخاصة. وهنا فإن بريطانيا ستكون هي الشرطي الوحيد القادر على حل أي مشكلات بين العرب والأكراد. وهكذا فرضت بريطانيا هيمنتها الدائمة على الحكومة العراقية ومن ثم حقول البترول حتى بعد زوال سلطة الانتداب. ومن ناحية أخرى فإن احتكارها دور الشرطي والحكم سيمكن البريطانيين من احتكار دور المعبئ والمحرض لاستقلال الأكراد كورقة ضغط دائمة على بغداد في حالة خروج النظام الهاشمي العراقي على الخطط والرؤى البريطانية[٥٥].

الحالة السورية:

تسجل الحالة السورية أقل درجات التأزم في الملف الكردي، فهم يشكلون أقلية صغيرة (حوالي ٨% من مجموع السكان) بين مليون ونصف ومليوني نسمة (هذا بالرغم من عدم وجود إحصاء رسمي)، وتتواجد في أرض الجزيرة شمال شرق البلاد (مساحة صغيرة إلى حد كبير مقارنة بمثيلاتها في تركيا وإيران والعراق) مما أجهض مبكراً أية احتمالات لبناء قاعدة بشرية قوية لحركة كردية على أساس إقليمي قوي[١].

وبالرغم من أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأكراد سوريا لم تكن مغايرة لأوضاع التشكيلات الكردية في البلاد الأخرى؛ إلا أن خصوصية الحالة السورية لا تنسحب فقط على الأوضاع الجغرافية والديموغرافية بل تمتد لتشمل خصوصية التركيبة الإثنية والعملية السياسية للدولة السورية منذ إنشائها. فالبرغم من أن سوريا كسائر دول الشام شديدة التنوع من حيث التركيب العرقي إلا أن خطوط التباين العرقي والديني والطائفي لا تتماهي مع خطوط التباينات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما قلل من إمكانات الصدام بين طوائف المجتمع المختلفة[٢]. إذن فيمكن أن نرد سكونية الحالة الكردية في سوريا إلى الجانب الخاص بأن الوزن العددي القليل للأقلية الكردية، وغياب عنصر التنظيم المدني والعسكري، بالإضافة إلى الافتقار إلى الدعم الخارجي، واتجاه العملية السياسية السورية نحو تقليل إحساس الأقليات بالحرمان النسبي وبالتالي بالظلم والاضطهاد (وهذا الجانب يبرز جلياً عند المقارنة بتركيا وإيران والعراق)[٣].

فقد كانت الثقافة والممارسة السياسية في سوريا من التسامح والاستيعابية والانفتاح بشكل أتاح للأكراد –جنباً إلى جنب مع الأقليات الأخرى كالعلويين مثلاً– الانخراط في ميادين السياسة والفكر والاقتصاد والثقافة والعمران [٤]. فقد كان تواجد الأكراد واضحاً في الانقلابات العسكرية الأولى في سوريا، فحسني الزعيم، وفوزي سيلو، وأديب الشيشكلي، كانوا جميعاً ينتمون إلى أصول كردية. بالإضافة إلى وجودهم في الحزب الشيوعي السوري، وتوليهم مواقع عديدة في المجالس النيابية والأجهزة التنفيذية ومؤسسات الدولة المختلفة[٥].

وهذا لا ينفي أن الدولة السورية لم تستطع أن تتجاوز وضعيتها كدولة سلطوية في مجمل تعاملاتها مع الشأن الكردي؛ فعلى سبيل المثال كان من الصعب على السلطة القبول بإنشاء الحزب الديمقراطي الكردستاني. بالإضافة إلى تبنيها سياسة تعريب عدد من المناطق الكردية "خوفاً من تحولها في المستقبل إلى إسرائيل ثانية"[٦]. إلا أن رسوخ مؤسسات الدولة السورية الوليدة بمرور الوقت أتاح للمنطق الاستيعابي أن يصبح هو المنطق الحاكم بشأن الأكراد خصوصاً مع المضي قدماً في التعريب (فنسبة الأكراد الذين يتحدثون العربية مع الاحتفاظ بثقافتهم الخاصة في سوريا هي الأكبر مقارنة بالدول الأخرى)[٧].

ويجب الإشارة إلى أن الدولة السورية الحديثة النشأة وبالتالي هشة التكوين –مقارنة بالدولة المركزية القوية في تركيا على سبيل المثال– كان عليها منذ البداية أن تقاوم النزعات الطائفية والانفصالية، وذلك بالتأكيد على الوحدة السورية وضمان حرية العقيدة وحرية ممارسة الشعائر الدينية وعدم التمييز بين المواطنين في الحقوق والواجبات بسبب الدين أو العرق أو المذهب أو الجنس أو اللغة كما ورد في الدستور السوري الأول عام ١٩٣٠[٨]. كل هذه العوامل المجتمعة ساهمت في فتور استجابة الأقلية الكردية السورية للنداء الانفصالي، برغم وجود بعض محاولات الدعم الخارجي وبالتحديد السلطة الفرنسية في فترة الانتداب[٩].

وأخيراً فإنه على المستوى الرمزي كانت سوريا – في المخيال الجماعي للشعب الكردي في المنطقة – بمثابة الدولة الوحيدة التي لم تقمعهم، وكانت هي الملجأ الذي ينسحب إليه أكراد تركيا والعراق وإيران الفارين من الاضطهاد (لاحظ أن أغلب أكراد سوريا هم في الأصل هاربون من موجات القمع والتهجير التي تعرضوا لها في كردستان التركية منذ أواخر القرن التاسع عشر)[١٠].

وقد أعطى هذا للسوريين فرصة لتحقيق مزيد من المكاسب في إطار التنافس الإقليمي مع العراق وتركيا. فقد كانت سوريا هي "الساحة الخلفية لمسعى أكراد العراق إلى الظفر بحقوقهم من حكومات العراق المتعاقبة"[١١]. وليس خافياً على أحد الدعم القوي الذي كانت توفره سوريا لحزب العمال الكردستاني الانفصالي في تركيا منذ السبعينات[١٢].

وهنا تبرز الحالة السورية كنموذج استطاع أن يستوعب الأخطار الانفصالية المحتملة للشأن الكردي؛ بل ويطوعه لكي يصبح أحد أدوات السياسة الخارجية الرامية إلى تحقيق مزيد من التفوق الإقليمي. ويشير عهد حافظ الأسد إلى براجماتية السياسة السورية نحو الأكراد، والمعروفة تقليدياً بالتسامح واللاعنف، وبأن سوريا إنما تستغل الورقة الكردية للضغط على تركيا في موضوع المياه ولواء الإسكندرونة والتحالف العسكري مع إسرائيل، وللضغط أيضاً على العراق –منافس سوريا العتيد– على الهيمنة الإقليمية والعقائدية البعثية، وأخيراً فإنها من خلال دعمها لحزب العمال الكردستاني إنما تسعى لتصدير المشكلة الكردية إلى خارج البلاد (فقد اشترك الآلاف من أكراد سوريا في معارك حزب العمال الكردستاني ضد القوات التركية)[١٤].

الحالة العراقية:

كردستان العراقية، وإن كانت تشارك مثيلاتها التركية والإيرانية في طبيعة التضاريس الجبلية (التي تشكل عائقاً طبيعياً أمام الاتصال بباقي مناطق وسكان الدولة)، ووفرة الموارد المائية ونوعية الإنتاج الزراعي والنشاط الرعوي، إلا أنها تتميز بغنى نسبي من حيث وفرة الإنتاج والثروة المعدنية، وبالأخص البترول في كركوك والموصل[١]. وأكراد العراق متمركزون في أربع محافظات من محافظات العراق الستة عشر، وهي: السليمانية، وأربيل، ودهوك، وكركوك. ويشكلون حوالي ٢٨% من إجمالي السكان وهذا يشمل المناطق الكردية المتناثرة في محافظات أخرى كالموصل وواسط ودبالة وزمر[٢]. فالحالة الكردية في العراق –حيث يشكل الأكراد ٢٨% من السكان على ١٧% من المساحة الجغرافية للبلاد– شبيهة بمثيلتها في تركيا، من حيث الحجم المرتفع نسبياً للأقلية الكردية سواء على الصعيد الديموجرافي أوالجغرافي[٣]. غير أن الموقع المتوسط لكردستان العراقية من الناحية الجغرافية بين كردستان الشمالية والشمالية– غربية في تركيا وكردستان الشرقية والجنوبية– شرقية في إيران بالإضافة إلى محاذاتها للمناطق الكردية في أرض الجزيرة بسوريا؛ قد جعل من الحالة الكردية العراقية مفصلاً محورياً للقضية الكردية ككل وتفاعلاتها الدولية والعابرة للحدود بين الجماعات الكردية المختلفة.

ومن اللافت للنظر أن تبنى الإنجليز لمطالب الأكراد القومية في العراق خلال الفترة من ١٩١٨–١٩٢٢، والذى بلغ ذروته باعترافها الضمني بحكومة الشيخ محمود البرزنجي في السليمانية التي أعلنت في ١٩٢٢/١١/٤؛ قد تغير للنقيض في المعاهدة البريطانية العراقية ١٩٣٠، والتي خلت من أية إشارة إلى الأكراد، أو إلى الاحتفاظ بالامتيازات الكردية، والتي نصت عليها توصيات عصبة الأمم[٤]. وهذا يرجع إلى أن معاداة مطالب الأكراد القومية أصبحت من شروط تقربها من كل من تركيا وإيران والعراق. فلم يكن من مصلحة بريطانيا أن تزعج هذه الدول كلها من أجل حكومة كردية غير مستقرة المعالم ولا حائزة

على إجماع العشائر والفصائل الكردية المتنازعة في السليمانية أو غيرها، بل ومشكوك في ولائها للإنجليز، وبالتأكيد رافضة للحكم العربي الهاشمي من بغداد، والذي تزكيه لندن كركيزة أساسية لوحدة وسلامة الدولة العراقية[٥]، وقد ظهر هذا في الدعم المباشر الذي قدمته بريطانيا للحكومة العراقية من أجل سحق التمرد الكردي الذي اندلع على فترات – بقيادة الشيخ محمود البرزنجي – طول العشرينات والثلاثينات وحتى أوائل الأربعينات[٦].

بعد مذبحة السليمانية ١٩٣٠؛ توقع الكثيرون لأكراد العراق الدخول في حالة من السكون والرضاء بحكم الأغلبية العربية، خصوصاً مع استقرار بنية علاقات الأغوات مع حكومة الملك فيصل وسياساتها الرامية إلى التهدئة والتوازن. غير أن الاضطرابات السياسية التي عمت العراق في الثلاثينات قد مهدت الطريق لعودة ظهور الحركة الوطنية الكردية بمجموعة مطالب أساسية، شكلت أساس القضية الوطنية لأكراد العراق، والتي تتمحور حول الحقوق الثقافية في استخدام اللغة الكردية وفقاً لمقررات عصبة الأمم في ١٩٢٦، ومزيد من التمثيل الفعال في مؤسسات الدولة العراقية كالبرلمان والحكومة والإدارة المركزية والمحلية، بالإضافة إلى الحصول على نصيب عادل من الموارد القومية ومشروعات التنمية الزراعية والصناعية. وهذه المطالب لا تنزع في مجموعها نحو الانفصالية والاستقلال[٧].

وكانت السياسة البريطانية في ذلك العهد تسعى لنزع فتيل الأزمة بين الأكراد والعرب، ومحاولة تقليل سخط الأكراد إزاء عدم التزام بغداد بمقررات عصبة الأمم والأحوال الاقتصادية المتدهورة. وهكذا كان الدور البريطاني فعالاً في مواجهة تمرد الملا مصطفى البرزاني في ١٩٤٣ – ١٩٤٥ عن طريق تشجيع الحوار بين الطرفين. وقد لوح الأكراد بدورهم إلى البريطانيين بإمكانية الاعتماد عليهم لضمان تسيير البلاد في ظل تخلخل الولاء العربي للإنجليز– ثورة رشيد الكيلاني المؤيدة للمحور عام ١٩٤١ وانتشار الحركات الشيوعية الموالية للاتحاد السوفيتي – وبوادر الانشقاق بين السنة والشيعة في صفوف العرب [٨].

إلا أن المد القومي العربي الجارف في العراق قد دفع بالأجيال الأصغر سنا من الأكراد نحو اليسار، فنشأت جماعات يسارية كثيرة مثل: حزب التحرير الكردي (Rizgari)، وجماعة الثورة (Shurish) وغيرها. وقد تزامن هذا مع التقلص التدريجي للنفوذ الاجتماعي لشيوخ القبائل نتيجة لاحتكار موظفي الحكومة والأغوات لسلطة فض المنازعات (مصدر تقليدي لنفوذ الشيوخ). وقد جاء ظهور الحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) في أغسطس ١٩٤٦ ليعكس تطوراً نوعياً في صفوف الحركة ومحاولة لتوحيد الطاقات والجماعات الكردية تحت مظلة سياسية واحدة [٩]

ومع ارتفاع عائدات البترول والتحسن النسبي للاقتصاد الكردستاني في الخمسينيات مع إنشاء العديد من المصانع ومشاريع الطاقة والحدود؛ ارتفع سقف المطالب الاقتصادية والاجتماعية للأكراد نحو نصيب أكبر من الثروة القومية للبلاد، وكانت المنطقة ماضية نحو الاستقطاب السياسي والاجتماعي على نطاق

واسع. فالحركة الكردية قد تأكد وجودها المميز جنباً إلى جنب مع القوميين العرب والشيوعيين والليبراليين ذوي المنحى اليسارى، والحركات الإسلامية في معارضتهم الشرسة لمشروع الحلف الذي حظا بتأييد الملكية الهاشمية وحلفائها من الأغوات [١٠].

وكان الـ KDP منذ عام ١٩٥٣ قد دعا إلى التحالف مع الكتلة الاشتراكية كما دعا إلى إحلال جمهورية ديمقراطية شعبية في العراق محل الملكية الهاشمية[١١]. وقد وفر هذا المناخ الملائم لإعادة جذب العناصر الكردية اليسارية إلى صفوف الحزب وبناء تحالفات قوية مع الحزب الشيوعى العراقى (ICP)، ومع جماعات الضباط الأحرار في الجيش الذين كانوا عازمين على المضي قدماً على السيناريو المصري نحو تنفيذ أهداف تقترب من تلك التي دعا إليها الـ KDP في ١٩٥٣[١٢]. وقد جاء هذا التحالف ليقابل التحرك المضاد للأغوات الذين اتصلوا ببريطانيا إبان أزمة السويس – للحصول على تأييدها لجمهورية كردية مستقلة في شمال العراق تقف ضد الاتحاد السوفيتي والمد الشيوعي [١٣].

وكان انقلاب عبد الكريم قاسم –الذي أطاح بالملكية العراقية في يوليو ١٩٥٨– بمثابة تتويج للتحالفات العربية الكردية الثورية، وبدا أن المسرح ممهد– خاصة مع إصدار الدستور المؤقت؛ الذي نص في مادته الثالثة على أن العرب والأكراد هم شركاء في الوطن العراقي متساوون في الحقوق والواجبات– لتسوية النزاع التاريخي بين بغداد والأقلية الكردية [١٤]. غير أن المحاور الجديدة للصراع بين القوميات المتنافسة بين العناصر المدنية والعسكرية في بغداد، وبين القبلية والأيديولوجية في كردستان؛ والتي لعب فيها الجيش والـ KDP والـICP والقوميين العرب والأغوات والبعثيين أدواراً رئيسية؛ قد دشنت مرحلة أكثر عنفاً من الصراع على القوة في العراق فى ما بعد العهد الهاشمي [١٥].

والصراع في الحالة العراقية ليس صراع وجود بين قوميات متنازعة على هوية الدولة كما هو الحال في تركيا؛ بل هو صراع على توسيع دائرة النفوذ والقوة والتحكم في موارد البلاد، يصبح الـ KDP فيه قوة سياسية لا تختلف في أهدافها وآلياتها عن سائر القوى الأيديولوجية والفواعل السياسية الأخرى. وبعد أن استنفذ الـ KDP دوره في مساعدة قاسم على مواجهة خصومه من الشيوعيين والقوميين؛ اعتبر قاسم أن مطالب الـ KDP الملحة للاعتراف باللغة الكردية كلغة رسمية والإسراع بخطى التنمية وتأميم البترول في كردستان تصب في صالح تدعيم نفوذ برزاني في شمال العراق، وبالتالي زيادة خطورته على بغداد. إذن فإن الدور الوظيفي للأكراد صار مكلفاً في نظر نظام قاسم، لذا وجب الحد منه. وعلى الناحية الأخرى فإن تلكؤ بغداد في تنفيذ المطالب الكردية وتفعيل المادة ٣ من الدستور، بالإضافة إلى الدعم الذي بدأت بغداد في تقديمه للقبائل الكردية المنافسة لبرزاني (كنوع من التوازن) قد عبأ الـ KDP ضد النظام وبالتالي صارت الأرض ممهدة لانتفاضة جديدة للأكراد (١٩٦١ – ١٩٦٣) [١٦].

وبالرغم من أن التمرد قد أشعلته طبقة الأغوات وملاك الأراضي الساخطين أساساً على قوانين الإصلاح الزراعي وضريبة الأراضي، وأن الـ KDP كان متردداً في دعم التمرد في البداية نظراً لطبيعته الطبقية ولتعارضه مع سياسة بغداد الداعية إلى الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن المنطق المعقد للتحالفات القبلية المتشابكة بين الـ KDP والنظام الحاكم والقبائل والعشائر المختلفة قد دفع الـ KDP لتأييد الكثير من القبائل التي انضمت إلى التمرد، كما أنه انتهز الفرصة لتوسيع سلطاته ومحاولة قيادة التمرد وتغيير مساره نحو تحقيق الأهداف القومية للأكراد[١٧]. ومن اللافت للنظر أن هذا الامتزاج بين الدوافع القبلية والاقتصادية كان هو النمط المستمر لآليات عمل الحركة الكردية. وأخيراً فإن العامل الخارجي، وانشغال قاسم بمغامراته التوسعية في الكويت عام ١٩٦١، وصراعاته الإقليمية مع مصر الناصرية، كان دافعاً إضافياً للأكراد من أجل انتهاز الفرصة. كما أن الـ KDP كان يعتقد أن التدخل البريطاني لإفساد مخططات قاسم في الكويت يمكن أن يتكرر في حالة الأكراد- برغم استثنائية حالة الكويت، وحتى بعد ثبوت عدم إمكانية هذا؛ فتح الـ KDP قنوات اتصال مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل دعم التمرد[١٨] .

وبالرغم من أن الـ KDP قد فشل في حشد قوى المعارضة العراقية: القوميين والبعثيين والشيوعيين إلى جانب التمرد، حيث اعتبرت هذه القوى أن هذا التمرد يخدم مصالح القوى الرجعية والامبريالية بالأساس، برغم هذا إلا أن ضرورات المصالح السياسية الآنية -في بلد فسيفسائي الطابع هش التكوين كالعراق- قد أدى إلى تحالف بين الـ KDP والبعثيين والناصريين الذين أطاحوا بنظام قاسم في ٨ فبراير ١٩٦٣ [١٩].

وكان التيار الرئيسي العام في صفوف البعثيين والناصريين (طرفا المعادلة السياسية التي تحكمت بالعراق طيلة الستينات حتى انفراد البعث بالحكم منذ عام ١٩٦٨ وحتى الآن) على قناعة أن الأكراد – سواء عن عمد أو غير عمد – يلعبون دور حصان طروادة لصالح القوى الخارجية، سواء المنافسين الإقليميين: تركيا وإيران (أصحاب العلاقات الجيدة مع الغرب) أو شركات البترول العالمية الطامعة في بترول كركوك والموصل، أو القوى الغربية الإمبريالية، سواء الولايات المتحدة أو بريطانيا أو الاتحاد السوفيتي، وقد انضمت إسرائيل فيما بعد إلى هذه القائمة [٢٠]. لذا فإن استجابة النظام للمطالب الكردية انطلقت دائماً من هذا المنظور الذي يمنع استيعاب الأكراد داخل الدولة العراقية على قدم المساواة ولكن هذه المرة من منطلق سياسي لا "عرقي / شوفيني" كما هو الحال في تركيا. وهكذا فإن مشروع الوحدة الثلاثية في القاهرة عام ١٩٦٣ لم يتضمن أية إشارة إلى الأكراد أو حقوقهم. وأخيراً تم التوقيع على اتفاقية السلام في ١١ مارس ١٩٧٠، والتي صارت هي حجر الأساس في تحديد المطالب الكردية إزاء الحكومة العراقية في المستقبل القريب والبعيد.

وبالإضافة إلى مقررات إعلان البزاز حول إقرار اللغة الكردية كلغة رسمية ثانية لكل العراق ولغة أولى للتعليم في المناطق الكردية، وضمان الثقافة والتعليم الكردي، وبقاء مقاعد الإدارة والسلطة الرسمية في كردستان فى يد المواطنين الأكراد، والتمثيل النسبي للأكراد داخل مؤسسات الدولة وخاصة التشريعية، فإن اتفاقية السلام قد تضمنت النص على أن يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كردي، ويتم تعديل قوانين الحكم المحلي لتتوائم مع روح ومضمون الاتفاقية، وتعديل الدستور لينص صراحة على أن "الشعب العراقي يتكون من قوميتين: القومية العربية والقومية الكردية"، وتوحيد الأراضي التي تقطنها أغلبية كردية كوحدة واحدة للحكم الذاتي، وتخصيص صندوق خاص لدعم التنمية في كردستان [٢١].

وهنا فإن مشروع البزاز الذي شكل أساس اتفاقية ١٩٧٠، والذي قدمه رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمن البزاز في ٢٩ يونيو ١٩٦٦، والذي يعد الأكراد بالاعتراف بقوميتهم داخل الدولة العراقية، وإقرار اللامركزية في إدارة المناطق الكردية، كان أكثر مبادرات الحكومة العراقية اقتراباً من المطالب الكردية.

وعلى المستوى الإقليمي فإن هذه التطورات شهدت اختراقاً للقضية الكردية من الجارتين الرئيستين للعراق؛ فإيران الشاه اعتبرت أكراد العراق كمخلب قط أمام النفوذ السوفيتي في العراق بعد سقوط العهد الهاشمي. فبرغم الاعتراضات العراقية؛ دأبت طهران على تزويد الملا برزاني بما يقرب من ٢٠% من احتياجاته العسكرية واللوجستية والمالية، وفي المقابل أغلق برزاني كردستان العراقية أمام أكراد إيران المتشابكين مع نظام الشاه[٢٥]. والجارة الثانية كانت إسرائيل التي اهتمت بدعم الأقلية الكردية كجزء من سياستها الرامية إلى تدعيم الأقليات العرقية والدينية في الدول العربية الكبيرة من أجل إثارة القلاقل، وفي إطار هذا يتم التنسيق مع إيران الشاه الداعمة لأكراد العراق (دائماً ما اهتمت إسرائيل بتوثيق علاقاتها مع الدول الطرفية على تخوم العالم العربي مثل إيران وتركيا وأثيوبيا) ومع الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومنظومتها الأمنية المنصبة على مقاومة النفوذ السوفيتي الشيوعي في المنطقة [٢٦]. وكانت العراق في نظر الغرب إحدى البؤر المحورية لهذا النفوذ منذ وصول قاسم للحكم على أنقاض الهاشميين عام ١٩٥٨.

وهنا يجب لنا أن نرصد بعض دلالات الحالة العراقية:

كانت العراق بعد ثورة ١٩٥٨ هي أول دولة تضم جزءاً من كردستان وتعترف دستورياً بالحقوق الوطنية للشعب الكردي في إطار ثنائية التركيب للأمة والدولة العراقية.

وبشكل عام كانت حلقات النزاعات المتتالية بين الأكراد وحكومة بغداد تدور حول عدم ثقة الأكراد في تعهدات بغداد ووعودها – حتى المنصوص عليها في إطار دساتير ومعاهدات – بمنح الأكراد الحريات الثقافية والسياسية، حيث كانت الإجراءات العملية تسير قدماً تجاه مزيد من مركزية الإدارة والحكم وعسكرة التعامل مع الأكراد، وهذا يرجع دوماً لضغوط قوية من تيارات عراقية عديدة تتشكك في النوايا الكردية، وتعتبر أن الحريات التي يطالب بها الأكراد هي تنازل عن الحقوق القومية للدولة العراقية

لصالح جماعات فاسدة غير ممثلة للشعب الكردي (في ضوء التشرذم الكردي المستمر)، وتهدف في النهاية إلى تفتيت الوحدة العراقية. وكان العامل الخارجي سواء بريطانيا أو غيرها مهتماً دوماً بتسيير دفة الأمور حسب مصالحه المتغيرة. كذلك كانت المصالح المباشرة الآنية للفصائل المختلفة داخل المعسكرين المتنازعين (القبائل بالنسبة للأكراد والتيارات القومية واليسارية والمحافظة في العراق) تعمل دوماً وراء الانتقال من نمط الاستقرار الاستسلامي إلى نمط التهييج والتفجير، ودائماً ما جرى هذا على خلفية أزمة اقتصادية مستمرة بالنسبة لكردستان دعمتها مخاطر الحرب العالمية الثانية والحروب الأهلية العديدة، مما جعل المناخ الشعبي في كردستان مهيأ دائماً سواء لطلب التسوية لتحقيق الاستقرار كمدخل للتنمية، أو للتفجير والعنف كتعبير عن الغضب والإحباط [٢٧].

وهذا النمط للسياسة العراقية- الكردية كان هو السائد في العهد الهاشمي بحكوماته المتعددة ١٩٣٠-١٩٥٨؛ والذي شهد حركات الشيخ البرزنجي والحركات البرزانية الثلاث في الثلاثينات والأربعينات، والعهد ما بعد الملكي؛ كما شهد أنظمة قومية وبعثية، وشهد حروباً أهلية مستمرة مع الأكراد [٢٨]. وكانت الرغبة الإقليمية والدولية لتثبيت الأوضاع في كردستان باتجاه معين سواء لمصلحة الحلفاء أو المحور أثناء الحرب العالمية الثانية، ولمصلحة الغرب أو الشرق أثناء الحرب الباردة، ولمصلحة حلف بغداد أو الحركة القومية العربية إبان الخمسينات والستينات. وهكذا كان الفاعل الخارجي سواء بالتأثير المباشر أو غير المباشر دائماً حاضراً وبقوة [٢٩].

وهنا لم تهتم الأطراف الدولية بتحقيق المطالب الوطنية الكردية خوفاً من إحداث اضطرابات مماثلة في صفوف أكراد تركيا وإيران، وهما حليفتان هامتان للغرب في مواجهة المد القومي الثوري آنذاك، وتحسباً لأية احتمالات لإعادة رسم خريطة المنطقة وتغيير الأوضاع القطرية والإقليمية الحالية التي استقرت عقب الحرب العالمية الأولى. وكان أي كلام عن حكم ذاتي للأكراد في شمال العراق كفيل بتعريض التكوين السياسي للعراق كدولة للخطر، وبالتالي تهديد الشرق العربي الذي تحتل العراق مكاناً أساسياً فيه. إذن فإن هذه الأطراف كانت مهتمة فقط بإدامة الصراع الداخلي في البلاد وضمان استمرار إمكانات المقاومة والتمرد للحركة الكردية. وكان دعمها للحركة يدور في هذا الإطار بحيث لا يتجاوز ولا يقل عن حدود معينة. ولم تدرك الحركة الكردية هذه الحقائق، وتوهمت أنها بإمكانها الاعتماد على تحالفاتها الخارجية هذه لضمان النصر على بغداد.

ومن منتصف الستينيات تبلور الانشقاق في صفوف الحركة الكردية بين الملا برزاني وجناحه من جهة والجناح الأكثر ثورية وتحديثا بقيادة جلال طالباني ومصطفى أحمد، وقد تنازع كلاهما على احتكار حق التفاوض والاتصال بحكومة البعث الجديدة كممثل شرعي ووحيد للأكراد، برغم علمهم بأن النظام البعثي في تياره الرئيسي وإن كان مصراً على الوحدة والحكم المركزي، إلا أنه كان على استعداد لإبداء

مزيد من المرونة والتسامح في شروط التسوية مع الأكراد، بغرض إنهاء المشكلة سلمياً – بعد تعذر حلها عسكرياً – ولكن وفقاً لشروط بغداد قبل أي طرف آخر، وهذا يستلزم المناورة والإلهاء من أجل كسب الوقت لتعزيز قوة النظام البعثي الجديد وسيطرته على مقاليد البلاد[٣٠]. نقطة أخرى في هذا السياق هي تحسب النظام للقوة المنظمة للحركة الكردية، والتي أثبتت قدرتها على الصمود، والتي تجعلها مع الشيوعيين الشديدي التنظيم أيضاً الخطر الأساسي على استقرار النظام من الناحية السياسية البحتة. لذا فإن فشل النظام في جذب الشيوعيين – لإصرارهم على عودة الحريات المدنية – قد دفعه ناحية الأكراد كقوة سياسية مستقلة ذات تأثير بصرف النظر عن الإشكالية القومية للأكراد كجماعة قومية مستقلة[٣١]. إذن فإقبال النظام الجديد على الأكراد يمكن تفسيره في سياق رغبة النظام في توسيع قاعدته السياسية التمثيلية ولو من الناحية الظاهرة، وهنا فاعتبار القوة والصراع على السلطة والنفوذ كان ومازال هو المحدد الرئيسي لعلاقات بغداد مع القضية الكردية.

وبرغم أن التقارب الأيديولوجي بين البعث وجناح طالباني – أحمد من ناحية السياق الاشتراكي للأهداف القومية قد دفع النظام للميل إلى جانب هذا الجناح وتدعيمه عسكرياً ضد جناح برزاني، بل وإعلان التزام الحكومة في فبراير ١٩٦٩ بتنفيذ مقررات إعلان البزاز، إلا أن إدراك البعث للتفوق العددي والعسكري لبرزاني مقارنة بخصومه –والذي بدا عبر مواجهاتهم العسكرية في هذه الفترة، بالإضافة إلى العلاقات الوثيقة التي ربطت بين برزاني ونظام الشاه في إيران؛ والتي تصاعد التوتر معها عقب إعلان طهران لنقض تحديد حدود شط العرب الذي تم في ١٩٣٧ لصالح اعتبار المنطقة مجرى مائي دولي[٣٢]، وتحول كردستان في نهاية الستينيات لتصير مسرحاً لحرب بالوكالة (بمفاهيم الحرب الباردة) بين العراق داعمة لجناح طالباني – أحمد وإيران داعمة لبرزاني بمساعدة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، كل هذه العوامل قد دفعت النظام دفعاً نحو التفاوض مباشرة مع برزاني كحل محتم لتحييد إيران والشيوعيين وإنهاء الصراع الكردي، بل وتحييد المصالح الاقتصادية الدولية الخاصة بالنفط (حقول كركوك هي إحدى بؤر الصراع بين الأكراد وبغداد)، والتي أبدت استياءها – عبر شركة البترول العراقية المملوكة لبريطانيا عند تفجير منشآت البترول في كركوك في النصف الأول من عام ١٩٦٩[٣٣].

وبرغم التوجهات اليسارية للحزب الديمقراطي الكردستاني، ومحاولاته المستمرة لكسب ود الاتحاد السوفيتي والحزب الشيوعي العراقي (المرتبط تاريخياً بأكراد العراق)؛ إلا أن الرؤية الاستراتيجية العامة لموسكو ورغبتها في تعزيز نظام حكم يكون موالياً لها أو على أقل غير موالٍ للغرب في أقرب دولة عربية إلى حدوده ألا وهي العراق –كحلقة مهمة في بناء النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط وخصوصاً مع تصاعد الخلافات مع مصر الناصرية وابتعاد الأخيرة عن موالاة السوفيت، بالإضافة إلى الفوران الدائم

وعدم استقرار الأوضاع في سوريا- لهذا قام السوفيت وبالتالي الحزب الشيوعي العراقي بتأييد نظام عبد الكريم قاسم في حربه ضد الأكراد (١٩٦١ – ١٩٦٣) [٣٣].

وكانت اتفاقية ١٩٧٠ أهم محاولة سياسية من جانب الحكومة العراقية في مجال تناول المسألة الكردية تناولاً يؤدى إلى حل سلمي عادل ودائم، وقد ارتكز مضمونها على ربط ثلاث حقائق أساسية بعضها ببعض، وهي: الحفاظ على وحدة العراق وتأكيد الحقوق القومية للأكراد والاعتراف بالحركة القومية الكردية.

ولكن انهارت اتفاقية ١٩٧٠، ومشروع نظام الحكم الذاتي الذي تبلور في شكل قانون عام ١٩٧٤ نتيجة لتنازع الطرفين حول تحديد الأراضي التي تتمتع بالحكم الذاتي وسياسة التعريب وأساس تحديد الإقليم الكردى وهل يكون "الأرض" أم "الشعب" (وهذا له دلالاته بخصوص موقف كركوك الغنية بالنفط غير ذات الأغلبية الكردية). وكل من الطرفين كان له تحفظاته؛ فالحكومة العراقية كانت غير راضية عن محاولة الحزب الديمقراطي الكردستاني إعطاء الحل السلمي طابع الانتصار وفرض الحل؛ لا طابع الوفاق الوطني الديمقراطي، بالإضافة إلى سياسة العلاقات الخارجية التي تقيمها الحركة الكردية بالدول الأجنبية –مثل إيران- مما يشكل ضرباً للوحدة الوطنية والأمن القومي العراقي، وأخيراً فإن هيمنة النخبة العسكرية على قيادة الحركة الكردية سيدفع بها بعيداً عن التزاماتها وتعهداتها ونحو التطرف والتشدد في النظر والحركة [٣٤]. أما الحزب الديمقراطي فلم يكن راضياً على قيام بغداد بتعليق تمتع الشعب الكردي بحقوقه القومية على بعض القيود التي لم يتفق عليها كوجوب إيمان الأكراد بأن العراق جزء من الوطن العربي، والشعب العراقي بأكراده وعربه جزء من الأمة العربية (لاحظ هنا التجاهل التام لفكرة جامعة إسلامية لكلا الشعبين تحت نطاق أوسع)، بالإضافة إلى احتكار حزب البعث ومجلس قيادة الثورة للإجراءات والقرارات السياسية الهامة المتعلقة بمستقبل البلاد بمعزل عن باقي القوى الوطنية في العراق.

وقد أدى هذا إلى عدم الالتزام بما اتفق عليه بشأن مشاركة الأكراد في الحكم والسلطة تشريعياً وتنفيذياً، والسلطة الممنوحة للإدارة الكردية في تخصيص نسب المناطق الكردية من الميزانية العامة وموازنة التخطيط للتنمية العامة في الدولة وعائدات البترول. وأخيراً فإن الحزب الديمقراطي لم يتقبل سياسة بغداد الهادفة إلى إزالة قوى كردية كثيرة وتسفير وطرد الألوف من الأكراد في المناطق المختلفة، مما اعتبر بداية لسياسة تهجير على غرار النمط التركي، وهذا تم تعزيزه بشعار التعريب وسياساته والتباطؤ في نشر الثقافة واللغة الكردية في كردستان، الذي وجد آذاناً صاغية في دوائر القرار والرأي العام في بغداد طوال الفترة الانتقالية (١٩٧٠ – ١٩٧٤) [٣٥].

وقد جاءت النهاية الحاسمة للتمرد الكردي الذي شن ضد هذه الاوضاع بدعم ايراني مع توقيع اتفاقية الجزائر١٩٧٥ لتسوية الخلافات العراقية الإيرانية، ووقف الدعم الإيراني للحركة الكردية العراقية في مقابل

تسليم العراق بمطالب إيران في شط العرب (بعدما تلاشت تقريباً دواعي مقاومة النفوذ السوفيتي باستخدام الورقة الكردية في ظل بداية محاولات التقارب بين واشنطن وبغداد وتدخل الأولى في المفاوضات التمهيدية لاتفاقية الجزائر). على غرار معاهدة أرضروم التي عقدت سنة ١٨٤٧ لتسوية الاضطرابات التي شنتها العشائر والأقوام المسلحة (من ضمنها الأكراد) على الحدود بين طرفي المعاهدة: الدولة الفارسية الفاجارية والدولة العثمانية [٣٦]. وكانت النتيجة اندثار الأكراد في حربهم الخامسة ضد النظام العراقي في مايو ١٩٧٥ بعد شهرين فقط من اتفاقية الجزائر. وهكذا فمرة أخرى يتحدد المصير الكردي وفقاً للعبة التوازنات الإقليمية والدولية المرتبطة فعلاً وتأثيراً بديناميكيات السياسة المحلية التي استطاع العراق عبرها إبطال شبكة التحالفات الخارجية للـ KDP.

وقد وصل التدخل الأجنبي ذروته –في حالة أكراد العراق– عقب انتهاء حرب الخليج الثانية في نهاية فبراير ١٩٩١، حين قامت انتفاضات شعبية في شمال وجنوب العراق في الأسبوع الأول من مارس، مما استدعى تدخل الجيش العراقي لقمع هذه الانتفاضات، مما أدى إلى فرار حوالي نصف مليون كردي عبر الحدود التركية والإيرانية[٣٧]. وكرد فعل وتحت ضغوط التحالف الدولي الذي قاد الحرب؛ أصدر مجلس الأمن قراره رقم ٦٨٨ في ٥ إبريل ١٩٩١ الذي يلزم العراق بوقف قمع الأكراد في الشمال وتسهيل إمدادهم بالمعونات الإنسانية. وفي اليوم التالي ظهرت الولايات المتحدة مباشرة على الساحة حين أعلنت أن منطقة آمنة سوف تقام في شمال العراق قرب الحدود التركية، وأوجبت على القوات العسكرية العراقية الانسحاب إلى ما لا يقل عن ٢٥ ميلاً جنوب الحدود التركية، وإعلان كل المنطقة الواقعة شمال خط عرض 36^{o} منطقة محرمة على الطيران العراقي. وقد تزامن هذا مع إجراء مماثل في جنوب العراق[٣٨]. ولاحقاً في ٧ إبريل تقرر البدء في عملية (Provide Comfort) لتقديم المعونات إلى الأكراد في إطار شرعية دولية جديدة أعطت للنظام الدولي الحق في التدخل في الشئون الداخلية لبعض الدول لأغراض إنسانية، مثل الصومال (في واقع الأمر فإن تفويض النظام الدولي كان يعني تفويض الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالوكالة) [٣٩].

وقد منحت هذه الظروف الفرصة للتجربة الكردية الديمقراطية أن تخطو خطوات واسعة إلى الأمام، وتم تشكيل برلمان كردي جديد (٥٠ مقعداً للحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني و٥٠ مقعداً للاتحاد الوطني الكردستاني و٥ مقاعد للآشوريين) عقب الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ١٩٩٢/٥/١٩، وأعقبته حكومة وحدة وطنية. وقد جدد كل من البرلمان والحكومة – في ظل غياب سيطرة بغداد إثر انسحاب قوات وموظفي الحكومة العراقية في أكتوبر ١٩٩١– إعلان حقوق الشعب الكردي في "تقرير المصير، والصيغة السياسية التي تحكم كردستان العراق، والعلاقات القانونية مع الحكومة

العراقية المركزية وفق نظام فيدرالي على مستوى العراق بأكمله، يخضع لنظام ديمقراطي برلماني ويحترم التعددية السياسية وحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية" [٤٠].

وبرغم احتمالات الحياة الديمقراطية الهادئة إلا أنه بدءاً من مايو ١٩٩٤ اندلعت الخلافات والاشتباكات السياسية والعسكرية بين الحزبين الكبيرين الـ KDP والـPUK مما أحدث خسائر جسيمة بلغت مئات القتلى. وقد شهدت هذه المعارك تدخلات خارجية شديدة الفعالية؛ فحين حقق الاتحاد الوطني الكردستاني انتصارات عسكرية كنتيجة للدعم الإيراني الفعال؛ هب النظام العراقي لإحداث نوع من التوازن وتوفير المساعدة الضخمة المباشرة للحزب الديمقراطي الكردستاني، مما مكن الأخير من الانتصار على الـ PUK في نهاية الأمر في سبتمبر ١٩٩٦، وفرض قيادة واحدة على كل أراضي الأكراد في شمال العراق مع البدء في إعادة الحياة البرلمانية والسياسية الطبيعية منذ ١٩٩٦/٩/١٦. وقد توازى هذا مع قرار بغداد برفع الحصار الاقتصادي الذي كانت تفرضه على المناطق الكردية وإعلان العفو العام عن المعارضين الأكراد والاعتراف بحكومة الـ KDP كحكومة شرعية للأكراد[٤١].

وكان التدخل الأمريكي العسكري في إطار عملية ضربة الصحراء لتوجيه ضربة مباشرة إلى مواقع الدفاع الجوي العراقي في ٤ سبتمبر ١٩٩٦ إبان انشغال بغداد بتوجيه جيوشها إلى الشمال[٤٢]. وكان الهدف الأمريكي هنا يهتم جزئيا بتقليص فعالية الدور العراقي في تحديد مسار الإشكالية الكردية [٤٣]. ومن ناحية أخرى فإنها –أى الولايات المتحدة– لم تعترض على المخططات التركية لإقامة شريط أمني على الحدود التركية مع العراق.

هذا وقد تحولت كردستان العراقية إلى مسرح لمحاور الاستقطابات في المنطقة. ففي مقابل إصرار إيران على دعم طالباني والـ PUK ، والترتيب لعودته مرة أخرى إلى ساحة الصراع (مع تأكيد حرصها على وحدة العراق). كان كلاً من تركياً والعراق حريصين على دعم الطرف الآخر: KDP. تركيا كانت راغبة في ضمان حقوق الأقلية التركمانية في شمال العراق وضمان وقف أي مساعدة محتملة لحزب العمال الكردستاني في تركيا عبر التحالف مع الـ KDP، أما العراق فكان راغباً في إبعاد النفوذ الإيراني أولاً، وإعادة ورقة الـ KDP مرة أخرى إلى أيديهم بدلاً من تركيا المسارعة إلى عقد سلسلة حوارات كردية – كردية، كردية – عراقية، كردية – أمريكية[٤٤]. وأخيراً فإن بغداد –في ظروف الحصار الدولي والمواجهة مع الغرب– كانت مهتمة بضمان الأمن واستتباب النظام ووحدة القيادة في شمال العراق، ولذا لجأت بغداد إلى خطاب للتهدئة يعدد التنازلات التي منحها العراق للقضية الكردية بالمقارنة مع باقي الدول، ويركز على إمكانية التنسيق مع تركيا لتحقيق التنمية الاقتصادية في المناطق الكردية في كلتا الدولتين، ويؤكد ضمناً على الدور العراقي الذي لا يمكن الاستغناء عنه في عملية ضمان استقرار شماله[٤٥]. ولاحقاً مع عودة الـ PUK إلى سابق نفوذه ومناطقه في أكتوبر ١٩٩٦ بدعم من إيران؛ ركزت بغداد على محاولة

جذب الفصيلين الكرديين للحوار مع الحكومة المركزية وترك لعبة التحالفات مع الدول الأجنبية التي لن تسهم إلا في زعزعة الاستقرار في كردستان بشكل خاص وفي العراق بشكل عام. وقد لقى هذا الاتجاه استجابة من بعض القوى الدولية كروسيا[٤٦].

وكان اتفاق أنقرة في ٣١/٣٠ أكتوبر ١٩٩٦ هو تتويج لجهود دول الحلفاء وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا للوصول إلى مرجعية للتسوية بين الفصيلين الكرديين في العراق. وكان أهم في هذه الاتفاقية هو النص على ضرورة اعتبار المصالح الأمنية المشروعة لتركيا وغيرها من القوى الإقليمية البند (٣)، بالإضافة إلى ظهور ملامح بناء مشروع دولي إقليمي (أنجلو أمريكي – تركي) في كردستان العراقية [٤٧]. وهذا المشروع إلى جانب تهميشه لدور العراق (النص صراحة في البند (٤) من الاتفاق على استبعاد القوات العراقية من كردستان)، فإنه يمنح صلاحيات كثيرة لتركيا. فهناك إدارة كردية مؤقتة منتخبة ستتولى الإشراف على كردستان بمشاركة الآشوريين والتركمان (ذكر التركمان لأول مرة في الشأن الكردي ولو كمراقبين هو نقطة إضافية لتركيا) البند (١٨) [٤٨]. أيضاً فإن هناك هيئة للرقابة مقرها في أنقرة بمشاركة ممثلين للولايات المتحدة وبريطانيا وتركيا والـ KDP والـ PUK منوط بها مراقبة تنفيذ اتفاق أنقرة واحتكار شرعية هذه المراقبة بعيداً عن سلطة أي طرف آخر كإيران مثلاً، أو أي منظمة دولية أو إقليمية كالأمم المتحدة أو جامعة الدول العربية. والأهم أنه يحرم العراق من ممارسة سيادته على شماله. رغم الإقرار الظاهري بوحدة أراضيه [٤٩]

ومن ناحية أخرى فإن نمط الارتباط المزدوج – بين أكراد العراق والقوى الدولية والإقليمية معاً كان جلياً في تأكيد برزاني وطالباني المستمر لتركيا أن اتفاق واشنطن وغيره من الاتفاقيات المحتمل إبرامها ستحظر تقديم أي مساعدة لنشاط حزب العمال الكردستاني، وأن الصيغة الفيدرالية المقترحة لحل المشكلة الكردية لا تعني إقامة الدولة الكردية المستقلة (والتي ستعد ضربة ضد تركيا) بل إقرار للحكم الذاتي داخل العراق الموحد[٥٠]. وكما جاء على لسان مسعود البرزاني " نؤكد أن لفظة فيدرالية الواردة في اتفاق واشنطن ليست موجهة ضد تركيا ولا تحمل مفهوماً سياسياً، لأننا نريد عراقاً موحداً قوياً وديمقراطياً، لأننا عراقيون" [٥١].

وتبدو الحالة العراقية كإحدى أقرب الحالات لظهور الدولة الكردية المستقلة بدعم مباشر من القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة في ظل استمرار صراعها مع النظام العراقي، ومصلحتها المباشرة لإدامة الوضع الأمني المتفجر في المنطقة، كباعث دائم للوجود الأمريكي في المنطقة، لتحقيق الاستقرار ظاهرياً وضمان أمن البترول فعلياً. وعلى هذا الأساس وفي ضوء قدرة نظام صدام حسين على ضبط سيطرته على البلاد فإن سيناريو بلقنة العراق قد يبدو خياراً مطروحاً، خصوصاً مع احتمالات نجاح الإدارة الكردية الحالية في شمال العراق في ضمان أمنها والحفاظ على استقرار ووضع أسس اقتصادها

المستقل كحكومة إقليمية، وهذا يستلزم وحدة الصف الكردي. مما قد يفسر السعي الأمريكي نحو إيجاد نهج تفاهم بين كل الفئات والأحزاب الكردية بالتوازي مع وضع ترتيبات مشروطة لدول الجوار الموالية للغرب وبالأخص تركيا. ومن ناحية أخرى فإن سيناريو البلقنة قد يجد دافعاً إضافياً في حالة تدهور الأوضاع الاقتصادية في العراق في وضع الحصار وما ينتج عنه من اضطرابات جماهيرية وأعمال عنف وفوضى على مستوى البلاد تدفع لانهيار السلطة المركزية [٥٢].

وبالرغم من التحالف البادي بين الاتحاد الوطني الكردستاني (PUK) والمربع الإسلامي –الذي يشمل إيران والتيارات الإسلامية الكردية؛ إلا أن الاتجاه القومي الكردي بشكل عام يرى أن القضية الكردية تاريخياً وفعلياً ظلت مهملة من جانب العرب والمسلمين، لذا كان انفتاحه نحو الغرب الذي يدين له بالحماية الدولية منذ نهاية حرب الخليج الثانية ١٩٩١، وبرعاية اتفاقات الصلح بين الطرفين الكرديين الرئيسيين، وكان آخرها اتفاق واشنطن في سبتمبر ١٩٩٨[٥٣]

وكما أن أنقرة مازالت مهتمة بالتحالف مع أكراد العراق لتبقى فاعلة في قرارات الدولة الكردية المستقبلية في شمال العراق، ولاحتواء أي تطورات مؤثرة على الحركة الكردية القومية في تركيا، ولضمان حقوق التركمان في شمال العراق، ولتأمين خطوط النفط العراقية والتبادل التجاري مع العراق؛ فإن أكراد العراق لهم اهتمامات متبادلة بدعم العلاقات مع تركيا بالرغم من سياستها القمعية السافرة تجاه أكراد تركيا كمنفذ وحيد للغرب بين جيرانهم جميعاً، وكضلع هام في المثلث الاستراتيجي (تركيا – إسرائيل – الولايات المتحدة) الذي يتجه قدماً نحو الهيمنة على المنطقة[٥٤]. وهذا التصور قد يفسر سعى إيران المحموم لمعارضة هذا السيناريو، لخوفها من أن تستغل إسرائيل الدولة الكردية كقاعدة إطلاق تمنع إيران من أن تنافس إسرائيل في امتلاك الأسلحة النووية ومن أن تغير الموازين الاستراتيجية في المنطقة. إضافة إلى خوفها من أن تستعمل الدولة الكردية كأداة قوية في يد الغرب لضرب أي حركات إسلامية متنامية، وخاصة إذا ما راعينا انتشارها المتسارع وبالذات في القارة الأسيوية بشكل يهدد المصالح الغربية حسب رؤية خطاب ما بعد الحرب الباردة الجاري بلورته في دوائر صنع القرار العالمية[٥٥].

والمفارقة في هذا الصدد أن تركيا؛ الظاهرة دوماً أنها تلعب دور اللاعب المهاجم في الأزمات الكردية داخل العراق إلا أنها أيضاً ستكون الخاسر الأكبر بعد العراق مباشرة في حالة ظهور دولة كردية في العراق. لأن هذا سيكون له قوة دفع كبيرة لأكراد تركيا قد تؤدى إلى سلخ ربع سكان تركيا وأكثر من ثلث مساحة البلاد، وبالتالي تمزق الدولة التركية. لذا فهي حريصة على ضبط الأمور دائماً في يدها لإجهاض أي محاولات لمشاريع الدولة الكردية المستقلة [٥٦]. فهي تبدو أقرب إلى أهداف النظام العراقي في هذا الصدد، والساعية إلى عودة الحكومة العراقية لملء الفراغ السياسي لوصول لتفاهم مع الأكراد يضمن حقوقهم تحت سقف الحكم الذاتي

ومن المفارقة أيضاً أن هذا الخيار هو قريب من دعوة الكثير من قوى المعارضة العراقية لإقامة عراق ديمقراطي فيدرالي دستوري يكفل حقوق متساوية لجميع مواطنيه من جميع العرقيات والأديان، تلك الدعوة التي تبلورت في مشروع تمهيدي ناقشته الدوائر الكردية مع بعض قوى المعارضة العراقية عام ١٩٩٢ [٥٧].

لهذا وبعد أن بينا رغبة الكثير من القوى الدولية في دعم الحركة الكردية العراقية في مطالبها، فيجب أن نشير إلى حرص هذه القوى على وضع سقف للطموح الكردي مشروط بعدم قيام دولة منفصلة للأكراد في العراق قد تشكل عامل جذب لبقية الأكراد في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وأوربا، وبالتالي فقد تتحول هذه الدولة إلى قوة إقليمية ذات كثافة سكانية وثروة نفطية ومعدنية وافرة مما قد يهدد الاستقرار الجيوستراتيجي في المنطقة [٥٨].

وإذا كانت تركيا هي الطرف المهاجم في حالة الدولة الكردية المزمع إنشائها في العراق، فإن إيران هي الطرف المدافع الذي يتحمل نتائج الصراعات في كردستان العراقية والحروب الداخلية أو الخارجية للعراق بإيواء آلاف اللاجئين على أراضيها. وبرغم ضعف التشكيلات السياسية لأكراد إيران كماً وكيفاً إلا أن إيران لا تقر بحق تقرير المصير للأكراد سواء عبر الحكم الذاتي أو أي شكل من أشكال الفيدرالية[٥٩]. ولعل مشروع الدولة الكردية المستقلة في العراق تحت حماية الولايات المتحدة يعيد إلى أذهان الإيرانيين أصداء جمهورية مهاباد الكردية التي تأسست تحت رعاية السوفييت في الأربعينات. لهذا كما هو بادي تحرص إيران دائماً أن تكون داخل لعبة الحسابات الكردية كشريك أساسي له حق التوقيع على أي مخطط للمستقبل الكردي، وذلك عبر الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي للكثير من القوى الكردية العراقية في صراعاتها الداخلية، وأهمها بالطبع الاتحاد الوطني الكردستاني إلى جانب الحركات الإسلامية مثل الحركة الإسلامية بزعامة الشيخ عثمان بن عبد العزيز وحزب الله الكردي [٦٠]

وتعد إيران هي أكثر الفواعل إحساساً بالارتباط بين القضية الكردية والاختراق الأمريكي – الصهيوني للمنطقة بغرض السيطرة على منطقة الخليج النفطية والقضاء على استقلالية القرار السياسي لإيران التي أصبحت رمزاً للقوى الإسلامية.

ونفس المخاوف تراود سوريا المهمومة دوماً بهاجس أن تجد نفسها بين فكي كماشة الاحتواء والحصار الاستراتيجي من المثلث الذي يضم تركيا وإسرائيل والدولة الكردية في العراق، مما سيشكل ضغوطاً عليها لا تستطيع تحملها في ظل أعباء مواجهتها الطويلة الأمد مع إسرائيل؛ التي ستتحرك في الصراع بشكل أكثر فاعلية وقوة اعتماداً على دعم تركيا والأكراد الموالين للولايات المتحدة[٦١]. بالإضافة إلى هذا فإن الورقة الكردية يمكن أن تستغل في حرب المياه الدائرة بين سوريا وتركيا لتحكم الأخيرة في منابع المياه – الواقعة تحديداً في كردستان التركية – المتجهة إلى سوريا وأيضاً إلى العراق[٧٢]. إذن فمخاوف السوريين من الأعباء الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية لفكرة الدولة الكردية المستقلة، بالإضافة إلى

احتمال تغيير الحدود الجغرافية لسوريا مع العراق وتركيا كفيلة بدفع دمشق إلى التحرك السياسي والدبلوماسي في إطار الأمن والمصلحة العامة لدول الجوار الكردي، معلنة بشكل دائم موقفها الرافض لحق تقرير المصير للأكراد، ونتائجه من تقسيم للعراق وتهديد لأمن واستقرار سوريا وغيرها من بلدان المنطقة [٦٣]. وبالرغم من عدم تدخلها المباشر في الصراعات الكردية في العراق كما فعلت تركيا وإيران إلا أن صوتها كان واضحاً على الصعيد الدبلوماسي والسياسي[٦٤].

الحالة التركية:

من بين حوالي ٣٥ – ٤٠ مليون كردي يعيشون على مساحة تقدر بـ٥٠٠,٠٠٠ كيلو متر مربع؛ تعد كردستان التركية هي أكبر أجزاء كردستان من حيث عدد السكان والمساحة[١]. فعلى امتداد ٢٣٠,٠٠٠ كيلو متر مربع (ما يقرب من ٣٠% من إجمالي مساحة تركيا) يعيش حوالي ٢٠ مليون كردي (أيضاً ما يقرب من ٣٠% من إجمالي عدد السكان)[٢]. وفي هذا السياق فإن الباحث قد يتساءل عن مدى انطباق مصطلح "الأقلية" على الحالة الكردية، وذلك إذا ما راعينا أن باقي سكان تركيا والذين يتجاوز عددهم ضعف عدد الأكراد بنسبة بسيطة يشكلون خليطاً من الأعراق والقوميات المختلفة أقرب إلى "فسيفساء عرقية" مكونة من (أتراك – عرب – جركس – يونان – يهود – أرمن – لاز – جورجيون وجماعات أخرى) وإن كانت محكومة بسيادة العنصر التركي[٣]. لذا فإنه من الخطأ مفاهيمياً أن نعتبر أكراد تركيا أقلية داخل دولة قومية، وذلك لعدم وجود الأغلبية العرقية واللغوية التي تستند إليها مثل هذه الدولة عادة، وذلك بغض النظر عن سياسات التذويب الثقافي بالقوة التي فرضها المشروع الكمالي منذ البداية. وهذا يتفق مع حقيقة أن معدل النمو السكاني في كردستان يتفوق على متوسط معدل النمو في تركيا، وإن كانت الكثافة السكانية في كردستان منخفضة مقارنة بباقي تركيا (باستثناء غرب كردستان)، نتيجة لسياسات التهجير القسرى وزيادة معدلات الهجرة والحضرية[٤].

وكردستان التركية تحتل الجنوب الشرقي من البلاد من جبال طوروس وخليج الإسكندرية في الغرب، إلى الحدود الإيرانية والأرمينية في الشرق، والحدود مع سوريا والعراق في الجنوب، وأخيراً يفصلها عن باقي أراضي تركيا جبال بونتيك من الشمال[٥].

والتركيب الديني لأكراد تركيا يتسم بالاتساق الداخلي والتماثل مع مثيله في العراق وإيران وسوريا، فما يقرب من ٩٩% من الأكراد مسلمون، والباقي موزعون بين الآشورية المسيحية والنسطورية

واليزيدية[٦]. وعلى الصعيد المذهبي فالأغلبية الساحقة هم سنة شافعية، بالإضافة إلى بضع مئات من الألوف الذي ينتمون إلى المذهب الشيعي العلوي، ويقطنون في دير سم وماراس والأزيج[٧] .

ويجب أن يضع الباحث سياسات الدولة التركية تجاه الأكراد كأقلية عرقية في إطار هيمنة الأيديولوجية الأتاتوركية أو الكمالية على مشروع الدولة التركية الحديثة منذ إنشائها. وهذه الأيديولوجية الشوفينية القومية ترتكز على التعظيم المبالغ فيه للأمة التركية بمفهومها العرقي واللغوي، والمركزية المفرطة لثقافة ولغة وتقاليد وأعراف هذه الأمة في بناء منظور الدولة وسياستها[٨]. وهذا "الاستعلاء القومي" يستتبع التهوين والتحقير من شأن الآخر العرقي واللغوي والحط من ثقافته ولغته ومصلحته وتراثه، وبالتالي نزع المشروعية عن مصالحه ورغباته الوطنية والقومية[٩]. وهذا يؤدى إلى هيكلة علاقات الدولة الشوفينية بالأقليات التي تخضع لسيطرتها عبر بعدين؛ البعد الأول هو إعادة تشكيل المفاهيم الخاصة بوضع الأقلية وفقاً لأساطير ورؤى وأفكار ومصالح الدولة الشوفينية دون أي اعتبار لأي رؤى مغايرة بما فيها رؤية الأقلية ذاتها[١٠]. وهنا على سبيل المثال فالأكراد ليسوا أكراداً حتى وإن ادعوا ذلك بل هم "أتراك الجبال" المتخلفون المتمردون[١١]، ومن ناحية أخرى فإن قمع الدولة العنيف ضد الأكراد تم تقديمه إلى الغرب في صورة إجراءات مشروعة لقمع الحركة التي هي في الأساس حركة دينية رجعية تسعى إلى إعادة تكوين الخلافة الإسلامية والدولة العثمانية بكل مدلولاتها وانعكاساتهما السلبية في العقل والخيال الغربي[١٢].

وقد استلزم هذا فرض روح دائمة من العسكرة للثقافة والسياسة والمجتمع في معاملة الأكراد، هذه العسكرة ضرورية لتحويل القومية التركية الوليدة من قومية مدافعة إلى قومية هجومية شرسة عدوانية كما أسلفنا، وخصوصاً في ظل هشاشة إجراءات التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ومحدودية الطبقة السياسية المؤيدة للنظام الجديد والمحصورة في البورجوازية- والبيروقراطية- العسكرية[١٣].

وهكذا كانت الفترة من ١٩٢٥ وحتى ١٩٣٩ على الأقل هي مرحلة صب حمم القمع والإبادة والتطهير ضد الأكراد؛ العدو الوحيد الممكن في ضوء أن الدول المحيطة بتركيا كانت إما محميات بريطانية وفرنسية، وإما دول قوية بذاتها كالاتحاد السوفيتي؛ مع حملة إعلامية مكثفة للدعاية لهذه الأعمال كنوع من الردع لأي معارضة ليبرالية أو يسارية محتملة للنظام الجديد[١٤]. وهذا الطابع الكولونيالي المتوحش لحرب الحكومة ضد الأكراد لم يوجد إلا في الحالة التركية نظراً لخصوصية الأنساق السياسية والعوامل الأيديولوجية التي حددت هذا.

وفي مواجهة انتفاضات الأكراد المتتالية تجاه ترتيبات معاهدة لوزان ١٩٢٣ (وأهمها انتفاضة الشيخ سعيد عام ١٩٢٥، وانتفاضة أرارات ١٩٢٧-١٩٣١) اتبعت الحكومة التركية سياسة منهجية للقمع والإبادة والاستئصال والاستيعاب قائمة على أربعة ركائز أساسية.

١- رفض الحقوق القومية للشعب الكردى كجماعة عرقية ولغوية مميزة، وذلك بترسيخ مفهوم أن الأكراد هم الأتراك الذين نزحوا من السهول إلى الجبال من قرون عديدة، وبالتالي تخلفوا عن المسار الحضاري العام للشعب التركي. وبالإضافة إلى هذا فإن اللغة الكردية ليست لغة بالمعنى المفهوم بل هي أقرب إلى إحدى اللهجات المتخلفة للغة التركية.

٢- سحق أي تحرك سياسي كردي ومحاولة دمج الأكراد بالقوة عن طريق الإجراءات البوليسية والقانونية والإدارية القمعية. وقد تجلى هذا عبر إصدار سلسلة قوانين مثل القانون رقم ٥٧٨ الصادر في مارس ١٩٢٥، والذي منح السلطات صلاحيات واسعة لنزع سلاح الأكراد وحظر صحفهم ومحاربة نشاطاتهم تحت مسمى الحفاظ على النظام القائم.

٣- إعادة توطين الأكراد في مناطق أخرى خارج كردستان، مع تهجير الأتراك إلى المناطق الكردية، في إطار عمليات واسعة للهندسة السكانية التي ترمى إلى تمييع المسألة الكردية وذلك عبر سلسلة من القوانين والإجراءات.

٤- العمل على ضمان التخلف الاقتصادي لهذه المنطقة وذلك بإهمالها في خطط التنمية وجعلها مشروطة بالتزيك الشامل، بالإضافة إلى تعسف الجهاز الإداري والبيروقراطي للدولة تجاه مواطني كردستان من الأكراد[١٥].

وهنا نجد أن هناك محددان أساسيان لاتجاه النظام التركي لإبقاء حالة التخلف الاجتماعى واللامركزية الإدارية في كردستان حتى الثمانينات، أولاً هناك الرغبة في إبقاء السيطرة على جماهير الفلاحين الأكراد في يد الأغوات كوسطاء وحيدين بين الفلاحين والمجتمع والحكومة التركية، وبالتالي فهم المتحكمون في الخدمات والإدارة ومستلزمات الزراعة، وهؤلاء الأغوات بدورهم اتجهت مصلحتهم نحو الاندماج في مؤسسة الحكم التركية، وبالتالي إجهاض أي نزعات أو حركات انفصالية بين الأكراد[١٦]. وثانياً سيؤدى هؤلاء الأغوات دور اللجان المحلية لتعبئة الفلاحين لصالح الأحزاب التركية المتنافسة في إطار نظام حزبي يتسم بالسيولة وعدم الاستقرار[١٧]. غير أن مجمل عملية التنمية والتحديث في تركيا قد خلقت حركة هجرة واسعة للأكراد إلى غرب الأناضول أقوى من سابقاتها إبان الترحيل القسري خلال تمردات ١٩٣٠ مما ساهم في تغيير البنية التقليدية للأقلية الكردية في تركيا وتعزيز النزعات الانفصالية والثورية في صفوفها[١٨]. وهذا أدى إلى تغييرات هيكلية في سياسة النظام تجاه المشكلة الكردية.

وكانت المسألة الكردية دائماً في قلب العملية السياسية التركية، والتحليل التاريخي يكشف لنا توازي تطور أنماط التحالفات السياسية للأكراد مع التطور الاجتماعي للأكراد. ففي مواجهة هيمنة اليمين على السياسة التركية في الخمسينيات وأوائل الستينيات، والذي أفرز خطاباً عنصرياً استئصالياً فجاً إزاء المسألة

الكردية في دوائر الرأي العام وصناعة القرار، يمكن لنا أن نرصد تحولاً ملحوظاً من الأكراد تجاه اليسار التركي الذي كان ينمو بسرعة ملحوظة في هذا الوقت.

وقد تزامن هذا التحول التاريخي مع الزخم الذي اكتسبه اليسار التركي ومتطلباته في الستينيات والسبعينيات[١٩]. وقد نجحت المنظمات اليسارية الكردية في تدعيم الخطاب اليساري التركي بدعوى واضحة لمنح الحقوق السياسية والحريات المدنية والحقوق الثقافية للشعب الكردي، جنباً إلى جنب مع الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي[٢٠].

غير أن هذا كان أكثر قوة ووضوحاً في المدن، وقد تجلى هذا في انتخابات ١٩٧٣، حيث سجل حزب الشعب الجمهوري بقيادة بولنت أجاويد وباتجاهاته اليسارية نجاحاً ملحوظاً في المدن والبلدان الكردية. بينما كانت أغلب أصوات الريف مازالت خاضعة لسيطرة الأغوات، وبالتالي ذهبت إما لصالح حزب العدالة اليميني أو حزب السلامة الوطني باتجاهاته الإسلامية الإصلاحية[٢١]. وهذا الانفصام السياسي بين المدينة والقرية الكردية مرده إلى رسوخ الروابط الدينية في الريف التركي بشكل عام والكردي بشكل أخص. ومن ثم لعبت المؤسسات والصلات الدينية التقليدية دوراً في رأب الصدع الهيكلي اللغوي والثقافي بين الأتراك والأكراد[٢٢].

وقد شهدت الساحة الكردية تطوراً نوعياً بظهور حزب العمال الكردستاني (PKK) بقياد عبد الله أوجلان، كحركة كردية خالصة تربط بين التحرر القومي الكردي الشامل وهدف الثورة الاجتماعية على المبادئ الماركسية/ اللينينية ضد أعداء الحركة الكردية؛ وهم الأغوات وطبقة كبار ملاك الأراضي من الأكراد في الريف، والعناصر الكردية المتعاونة مع الدولة التركية، بالإضافة إلى قوى اليمين الفاشي، والحركات اليسارية التركية والتي أعطت الأولوية في نضالها الثوري لهدف الثورة الاشتراكية على حساب منح الأكراد حقوقهم القومية[٢٣].

ومن الملاحظ أن الـ PKK واستراتيجيته في التعبئة اتسمت بالبراجماتية وعدم التمسك بالمعايير الأيديولوجية البحتة. فبرغم الدعوة إلى الثورة الاجتماعية فإن الحزب استخدم الروابط والعصبيات القبلية لحشد الأنصار والأتباع، بالإضافة إلى حرصه المستمر على التقليل من نفوذ وشأن الحركات اليسارية الأخرى سواء الكردية الهوية أو التركية[٢٤].

والبراجماتية أو الذرائعية نشهد لها تجلياً آخر على المستوى الإقليمي؛ فبرغم نظرة الـPKK للحزب الديمقراطي الكردستاني (KDP) في العراق كحركة محافظة غير تقدمية اختزلت أهدافها في مجرد الحكم الذاتي لا الاستقلال، إلا أنه استغل المزاج الكردي العام المعادي للدولة في مواجهة التحالف المعلن بين تركيا والعراق من جهة وبين تركيا وإيران من جهة أخرى ضد الأكراد في كلتا الدولتين لعقد بروتوكول تفاهم مع الـKDP في يوليو ١٩٨٣[٢٥]. وهذا البروتوكول سمح باستخدام المناطق الكردية في شمال العراق

كقواعد عسكرية ومناطق إمداد وتموين للنشاط الكردي المسلح عبر الحدود في تركيا[٢٦]. وهكذا فإن مناطق الحدود بين تركيا والعراق وسوريا بالإضافة إلى إيران أصبحت بؤراً رئيسية للنشاط المسلح للـ PKK سواء داخل أو خارج تركيا[٢٧].

وبرغم أن العنف المبالغ فيه للـPKK والذي دفع مسعود برزاني زعيم الـ KDP في العراق لنقض البروتوكول الذي سبق الاتفاق عليه، بجانب خطابه الشديد الحدة والثورية والرافض لكافة مظاهر التقليدية في الحياة الكردية –بدءاً من الدين وحتى سيطرة القبائل– قد صدم الكثيرين من الأكراد، إلا أن نجاحهم في تأسيس جبهة التحرير الشعبية الكردستانية (ERNK) ؛ قد منحهم زخماً شعبياً كبيراً جعل من الـ PKK أكبر تحد مثلته حركة كردية لسلطة الدولة في العالم الإسلامي، وذلك إذا ما راعينا أن تدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية في كردستان كان له الدور الحاسم في عدم فاعلية سياسة القمع المتزايد من جانب الحكومة في ترهيب المواطنين. فقد ظل النموذج الاستئصالي القائم على الإدماج بالعنف القسرى هو الخيار الوحيد بالنسبة لأقطاب النظام التركي وبالأخص المؤسسة العسكرية الحريصة على تماسك مكونات الشرعية الأتاتوركية ضد أي محاولة للمراجعة أو إعادة النظر. وفي هذا السياق، فإن القوة المتزايدة لحركة الإحياء الإسلامي في تركيا في الـ الثمانينيات والتسعينيات كانت دافعاً لمزيد من التشدد ضد كل الذين يتم تصنيفهم في مربع أعداء الأتاتوركية وهذا يشمل الأكراد بطبيعة الحال[٢٨].

غير أنه مع مطلع التسعينيات أصبح من الممكن رصد بعض المتغيرات في الساحة السياسية التركية إزاء المسألة الكردية، وكان التغيير الأكثر وضوحاً في خطاب الرئيس تورجوت أوزال، الذي بدا أنه يبتعد رويداً رويداً عن إصرار العسكريين على سحق الـ PKK وباتجاه حل سياسي، يهدف لاستيعاب الـ ١٢ مليون كردي في جنوب شرق البلاد، والذين أظهروا قدرتهم واستعدادهم لقبول تحدى الاستئصال الذي انتهجته الجمهورية التركية منذ نشأتها[٢٩]. ففي عام ١٩٩١ أعلن أوزال قبوله بفكرة حكم ذاتي للأكراد في شمال العراق في إطار تسويات ما بعد حرب الخليج الثانية، بل والقبول بفتح مكاتب رسمية للأحزاب الكردية العراقية الرئيسية KDP وPVK في تركيا[٣٠]. وفي ربيع ١٩٩١ قدم الرئيس أوزال مشروع قانون للبرلمان لإلغاء القانون ٢٩٣٢، والسماح باستعمال اللغة الكردية في المجتمع باستثناء التعليم والمطبوعات والإعلام[٣١]. ونستطيع أن نرصد عدة محددات وراء هذه المتغيرات.

أولاً: فشل السياسات الاستئصالية في تحقيق أهدافها وعجز النموذج الأتاتوركي الإدماجي عن تذويب الأقلية الكردية وقد أفرز هذا الفشل رصيداً كبيراً من الخسائر والنفقات البشرية والمادية بلغت حوالي مليار دولار [٣٢].

ثانياً: المتغيرات الدولية، وتمثلت فى انتهاء الحرب الباردة، وظهور ما يسمى بالنظام العالمي الجديد وظهور خطاب ليبرالي جديد عبر دوائر الحكم والإعلام العالمية يدعو إلى تسوية كل المشاكل والأوضاع

المعلقة، ووضع حلول تاريخية للقضايا المفصلية الصراعية في العالم، كأحد مستلزمات عالمية الاقتصاد والتجارة الدولية، ومنها أوضاع الأقليات الإثنية والدينية والطائفية[٣٣].

ثالثاً: فشل الحكومة التركية في بناء شبكة تحالفات مع الدول الإسلامية الأخرى التي تواجه نفس الإشكالية الكردية، فالصراع الاستراتيجي بين تركيا وسوريا على موارد المياه وعلى التنافس الإقليمي كان عائقاً أمام أي تنسيق بين البلدين. ناهيك عن حقيقة أن سوريا قد نجحت نسبياً في استيعاب الأقلية الكردية على عكس الدول الأخرى، بل وأن سوريا قد أصبحت قاعدة خلفية لأوجلان وقيادات الـ PKK منذ فرارهم من كردستان التركية عام ١٩٨٣[٣٤]. أما بالنسبة للعراق فبرغم التعاون الظاهري بين البلدين (سمحت العراق للقوات التركية بالتوغل في شمال البلاد إذا استلزمت مطاردة الإنفصاليين الأكراد ذلك)، إلا أن طبيعة الحدود الجبلية الوعرة بين البلدين –حيث المراقبة تصبح أمراً شاقاً إلى جانب المساعدات التي قدمها الـ PKK للحكومة العراقية وخاصة المعلومات الخاصة بالـ KDP وتحركات القوات التركية– قد قللت من النتائج المنتظرة للتنسيق الظاهري بين البلدين[٣٥]. وأخيراً فإن تطورات الحالة الكردية في العراق كانت دائماً تشكل أعباءً ثقيلة على تركيا، التي كانت مرغمة لتحمل موجتين كبيرتين من اللاجئين الأكراد العراقيين الفارين؛ أولاً من القمع الوحشي بالغازات السامة الذي استخدمه نظام صدام حسين في أغسطس ١٩٨٨ والذين بلغ عددهم ٦٠ ألفاً، أما الموجة الثانية فقد بلغت ما يقرب من نصف مليون لاجئ في إبريل ١٩٩١ في أعقاب حرب الخليج[٣٦]. وفي الحالتين فقد ساهم هذا في إذكاء الشعور الوطني والتماسك القومي في صفوف أكراد تركيا، مما شكل مؤثراً على أنقرة لكي تعيد النظر في سياستها التقليدية إزاء المسألة الكردية. أما بالنسبة لإيران فبرغم العلاقات الغير الودية بين الحكومة الإسلامية والـ PKK نظراً للعداء الأيديولوجي، إلى جانب معاداة الـPKK للـKDP الذي يمثل الحليف الكردي الرئيسي لإيران في العراق حتي التسعينات، إلا أن الباحث لا يجد تعاوناً بين إيران وتركيا في هذا الشأن. وقد تجلى هذا في ازدياد معدلات تهريب الأسلحة عبر الحدود التركية الإيرانية، وشراء الـ PKK للأسلحة من الحرس الثوري الإيراني، للدرجة التي دفعت الرئيس أوزال لطلب التعاون مع إيران بغرض ضمان أمن الحدود في فبراير ١٩٨٨[٣٧]. إذن فالمفارقة أن الـ PKK كان أكثر نجاحاً من الدولة التركية في إقامة تحالفات إقليمية مع سوريا والعراق وإيران على أساس المصالح المشتركة والمتغيرات الإقليمية والدولية.

وبرغم هذه الدوافع لمراجعة سياستها التقليدية إلا أن تركيا قد اتبعت منهج "خطوة للأمام، خطوتين للوراء"[٣٨]. فعقب إلغاء القانون ٢٩٣٢ بفضل جهود أوزال، تقدم الرئيس التركي في نفس اليوم بقانون لمكافحة الإرهاب، يتصف بالبطش والشدة والقسوة من حيث توصيفه للإرهاب كأي "فعل يهدف إلى تغيير خصائص الجمهورية"[٣٩]. وهذا الوصف الفضفاض يتسع بطبيعة الحال ليشمل أي فعل ديمقراطي

سلمي للأكراد للتعبير عن مطالبهم سواء بالتظاهر أو النشر. وهذا التناقض نلمحه أيضاً في صفوف اليسار المعارض، فبعد أن كان الديمقراطيون الاشتراكيون هم أول المطالبين بإعادة النظر في الشأن الكردي؛ عادوا وقاموا بمهاجمة أوزال وسياساته التصحيحية السابق ذكرها بوصفها خروجاً عن الموروث الأتاتوركي[٤٠].وهذه التناقضات لا تدل على انقياد القيادات التركية إلى ضرورات التنافس الغربي، بقدر ما تدل على صعوبة إحداث تغيير في بنية السياسة التركية الرسمية إزاء الأكراد، بوصفها جزء لا يتجزأ من الشرعية الأتاتوركية القومية العلمانية التي قامت عليها الجمهورية التركية الحديثة.

ومنذ البداية كانت الرابطة الإسلامية مثار تساؤل كبير بالنسبة للحركة الوطنية الكردية، فالاتجاه الإسلامي عند بعض القطاعات الكردية قد شكل قوة جذب لهذه القطاعات للمحيط الإسلامي السني الواسع في تركيا في مواجهة العلمانية الرسمية والأقلية العلوية بعناصرها التركية والكردية[٤١]. غير أن ضعف الفكرة الإسلامية أو لنقل تراجعها بشكل عام في تركيا العلمانية كان كفيلاً بتحويل هذه الرابطة إلى مجرد تأييد انتخابي لحزب الطريق القويم (وريث حرب العدالة) والـ ANAP ، في مقابل تأييد الاشتراكيين الديمقراطيين السائد بين صفوف أكراد المدن[٤٢]. ولكن الإحياء الإسلامي في صفوف المجتمع التركي ومؤسساته في الثمانينيات كان له مردوده على الجانب الكردي. وقد شكل أحد التنظيمات الإسلامية الكردية الراديكالية –التي ظهرت في منتصف ١٩٩١ وتستمد مرجعيتها من الثورة الإسلامية في إيران– تهديداً مستمراً للقومية الكردية العلمانية وتنظيماتها وبالأخص الـ PKK. وقد تجلى هذا عبر حملة الاغتيالات والتفجيرات التي نفذها حزب الله ضد المهنيين والصحفيين، المحسوبين كناشطين للـ PKK؛ المنعوت بصفة الإلحادية ومحاربة الإسلام ومماألأة اليسار التركي على حساب اليمين؛ الأكثر تعاطفاً مع الإسلام السني[٤٣].

وفي المقابل فإن الـ PKK كتكتيك دفاعي لجأ إلى مخاطبة القيم الإسلامية وإدماجها في توجهاته ولكن بشكل مختلف عن التوجهات الدينية التقليدية. فالإسلام أصبح في نظر الـPKK منهجاً صالحاً للتحرر الاجتماعي وثورة العدالة الاجتماعية[٤٤]. كما أن العالمية الإسلامية لا تتعارض مع الوطنية الكردية حيث أن القرآن قد اعترف بالروابط القومية والوطنية. وهنا فإن الـ PKK يبغي استخدام المجال الديني الإسلامي برموزه وشفراته كرصيد إضافي لتمييز الهوية الكردية، وإعطاء شرعية إضافية للمواجهة العرقية بين الأكراد والأتراك من جانب الأكراد أكثر من اعتناقه للإسلام كمرجعية جديدة للعمل السياسي والاجتماعي. وقد برزت جماعات عديدة من داخل الـ PKK لتأدية هذا الغرض مثل الحركة الإسلامية والحزب الإسلامي الكردستاني (PIK)، وبرغم أن هاجس دفع تهمة الإلحاد عن الحركة والرغبة في كسب قواعد تأييد جديدة في صفوف الشيوخ وعلماء الدين كان موجوداً في ذهن أوجلان؛ إلا أن الباحث لا يسعه إلا أن يرصد البعد الاستراتيجي ورغبة الـ PKK في تحسين العلاقات مع الجمهورية

الإسلامية الإيرانية للحصول على قواعد للعمل والإمداد من داخل الأراضي الإيرانية. وقد ظهر هذا في خطاب أوجلان في ١٩٩٠ الذي عدد الجوانب الإيجابية للثورة الإسلامية[٤٥].

وجاء مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (GAP) كمحاولة من الرئيس أوزال لتقديم حل اقتصادي للمسألة الكردية بالنظر إلى التخلف الاقتصادي لجنوب شرق البلاد. إلا أن الفائدة الاقتصادية من هذا المشروع كانت لا تقع فى الأجل المنظور، في ضوء أن مستلزمات التنمية الضرورية التي تشمل القضاء على هيمنة طبقة الأغوات على الأراضي الزراعية، وإدخال نظام تعليمي شامل على أساس اللغة الكردية تم تجاهلها من السلطات، وذلك لأنها تتعارض مع سياسة الدولة للتحكم في كردستان[٤٦].

ولكن مع مطالع التسعينيات، وفي ظل تعرض مواقع الـPKK في الجنوب اللبناني للخطر العسكري الإسرائيلي في ضوء التحالف التركي/ الإسرائيلي، وعدم الثقة فى النوايا السورية بخصوص تقييم الدعم والمساندة (وهذا طبيعي في ضوء استخدام سوريا لورقة الـPKK كورقة ضغط أخيرة في لعبة المساومات والتنازلات مع تركيا –بخصوص المياه– بمراحلها المتقلبة بين الود والعداء)، وعدم إمكانية أن تقوم إيران – تحت حكم الرئيس خاتمي بسياسته الخارجية الإصلاحية– بهذا الدور، فى ظل هذه الظروف لم يجد الـPKK إلا شمال العراق كقاعدة مناسبة لمواصلة حربه العسكرية مع تركيا[٤٧]. وهذه الخطوة استدرجت أنقرة للتورط الدائم كفاعل رئيسي في صراعات القوة في شمال العراق في أعقاب حرب الخليج الثانية. وهذه الفترة أيضاً شهدت مرحلة جديدة من تدويل العمل السياسي الكردي، بتأسيس البرلمان الكردي في المنفى في بروكسل في ١٩٩٥/٤/١٢، وتفعيل عدة قنوات إسلامية وثقافية في أوروبا لخدمة القضية الكردية وأهمها محطة تليفزيونية خاصة (ميد تي في). أيضاً فإنه وفقاً لرأي أنقرة فإن الـPKK توجد له معسكرات تدريب في خارج الشرق الأوسط وأهمها في اليونان. وهنا ينبغي الإشارة إلى أن الجناح السياسي لحزب العمال الكردستاني وجبهة كردستان للتحرير الوطني قد شكلتا في العاصمة اليونانية أثينا عام ١٩٩٤[٤٨]. بل إنه في عام ١٩٩٨ جرت اتصالات مع الـPKK عرضت عليه المشاركة باسم الأكراد في لجنة مشرفة على مشروع بناء خط أنابيب لنقل النفط من أذربيجان إلى تركيا (وهذا المشروع وقفت وراءه الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض دول آسيا الوسطى مثل كازاخستان وأذربيجان)[٤٩].

وقد بلغت عملية التدويل ذروتها في عام ١٩٩٨ و١٩٩٩ بفعل الجدل العالمي الذي أثير حول عبد الله أوجلان واختطافه من كينيا على يد أجهزة الاستخبارات التركية. وقد بدأت هذه التفاعلات بتصاعد حدة الخلافات بين تركيا وسوريا بخصوص الدعم الذي تقدمه الأخيرة لأوجلان الذي يقيم في أراضيها، وبالتحديد في وادي البقاع اللبناني التابع لسيطرة سوريا. ومن ناحيتها أكدت دمشق أن هذا التصعيد نتاج طبيعي للتحالف العسكري التركي الإسرائيلي الذي يضغط على دمشق لموقفها الرافض لمخطط

التسوية السلمية بالشرق الأوسط، بالإضافة إلى تعنت أنقرة بشأن تسوية مسألة المياه والحدود والتي تجمد الحوار بشأنها منذ عام ١٩٩٥[٥٠] .

على أية حالة فإن هذه الأزمة انتهت بخروج أوجلان من سوريا إلى أوروبا لاستغلال المنابر الإعلامية والثقافية وتقديم القضية بشكل مماثل لقضية الجيش الجمهوري الأيرلندي أو إقليم الباسك في أسبانيا. وهذا الطرح بدا ضرورياً لكسب دعم الرأي العام الأوروبي للمطالب الكردية المحددة التي قدمها أوجلان، والتي تحوم حول الصيغة الفيدرالية داخل تركيا الموحدة، وضمان الحريات الثقافية والسياسية للأكراد، وعودة اللاجئين الأكراد، ووقف العمليات العسكرية ضد الأكراد[٥١]. وقد استوعب أوجلان حقيقة أن مثل هذه الصيغة سوف تجد صدى لدى الدوائر الأوربية في ظل الدعم الغربي المعلن للصيغة ذاتها في شمال العراق، وتقبل الذهنية الأوربية لها كحل مشروع للمأساة الكردية التي تم الترويج لها إعلامياً في تداعيات المواجهة مع نظام صدام حسين. ومن ناحية أخرى فإن أوجلان كان على وعي بأن هذا الحل صار هو البديل الواقعي الممكن في ضوء الخسائر البشرية الباهظة التي تكبدها الـ PKK في حربه التحريرية ضد أنقرة[٥٢].

وحتى خروجه من إيطاليا في ١٥ يناير ١٩٩٩ بدا أن أوجلان قد حقق العديد من المكاسب للقضية الكردية على الصعيد الإعلامي أمام عجز تركيا عن إقناع الدول الأوربية بتسليمه أو محاكمته بتهم الإرهاب والتخريب (وكان السجل التركي السيئ في مسألة حقوق الإنسان ورغبة تركيا الملحة في الانضمام للاتحاد الأوروبي من الأسباب الهامة في الهزيمة السياسية والدبلوماسية التي منيت بها أنقرة في هذه الفترة)[٥٣]. غير أن الرد التركي كان حاسماً حين نجحت بمساعدة أجهزة المخابرات الإسرائيلية والأمريكية؛ اللتين قدمتا المعلومات بخصوص تنقلات أوجلان ومحطته الأخيرة في العاصمة الكينية نيروبي، في اختطاف أوجلان ونقله إلى تركيا لمحاكمته أمام محكمة أمن الدولة العليا بتهمة تنظيم حركة انفصالية لتمزيق وحدة البلاد مما أدى إلى مصرع ٣٠٠ ألف شخص في عمليات عسكرية ضد الدولة (لاحظ الخطاب القانوني المستبعد للمشكلة الكردية والأهداف السياسية لحركة أوجلان ومدى مشروعيتها السياسية والأخلاقية)[٥٤].

وكان اعتقال أوجلان بمثابة صدمة عنيفة لمناصري حقوق الإنسان في العالم، وضربة موجعة للقضية الكردية، مما جعل ردود الأفعال شديدة الشراسة. فعلى مدى عدة أيام اندلعت التظاهرات وأعمال الاحتجاج الكردية عبر أوروبا. أما على الصعيد السياسي الداخلي فكان الحدث مثار إجماع واسع من جميع القوى السياسية في تركيا سواء حزبي اليمين الرئيسيين: حزب الطريق القويم والوطن الأم وحزب اليسار الديمقراطي وحزب الفضيلة الإسلامي وحزب الحركة القومية ذو النزعات القومية المتشددة، بالإضافة إلى المؤسسة العسكرية، والرأي العام. حيث أكدت كل هذه القوى على شرعية ما حدث،

وأحقية تركيا في محاكمة أوجلان ورفض التدخل الخارجي في النظام القضائي التركي والشئون الداخلية للبلاد وقد ركز خطاب هذه القوى على أن القضاء على أوجلان هو الخطوة الأولى للتخلص من الـ PKK وتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في جنوب شرق البلاد. [٥٥].

وإن كانت الولايات المتحدة قد نفت تورطها في العملية؛ إلا أنها أيدت تركيا في موقفها. بينما اجتمعت الدول الأوروبية كفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا وألمانيا على الحث على ضمان محاكمة عادلة لأوجلان، والربط الدائم بين محاكمة "الأنشطة الإرهابية العنيفة" للPKK وتوفير حل ديمقراطي للمشكلة الكردية. وبالتالي تم تكييف القضية الكردية ضمن أجندة خطاب حقوق الإنسان[٥٦]. وبدا الأمر وكأن رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي هي المدخل الفعال لإعادة تشكيل سياستها الداخلية إزاء الأقليات وحقوق الإنسان لتتماهي مع الوضعية السياسية والقانونية والذهنية والثقافية السائدة في أوروبا[٥٧].

بالإضافة إلى هذا؛ وعلى الصعيد الكردي فقد ركزت الحركات الكردية العراقية– إلى جانب دعوتها إلى محاكمة عادلة لأوجلان –علي دعوة أنقرة إلى تقديم حل تاريخي يتضمن الاعتراف بالحقوق القومية والثقافية للأكراد، والأهم أنها – سواء في خطاب الـ KDP أو الPUK لم تتبن إدانة واضحة لسياسات أنقرة في هذا الشأن بل قدمت الموضوع ضمنياً على أنه صراع ثنائي بين طرفين اختلطت فيه المصالح والرؤى والمرجعيات (دون توضيح المرجعية والممارسة الاستئصالية الأصيلة في السياسة التركية إزاء الأكراد). وعلى الجانب الآخر فقد حرصتا على تمييز نفسيهما عن حزب العمال الكردستاني ونشاطاته شديدة العنف والقسوة[٥٨]. ولعل هذا الموقف يعكس مرحلة الهدوء النسبي وتوازن القوى الذي ساد كردستان العراقية منذ عام ١٩٩٨، بالإضافة إلى رغبتهما في عدم مناوءة تركيا وحليفتها الولايات المتحدة (الحامي الاستراتيجي الأساسي لأكراد العراق من تسلط بغداد). وهنا فإن التشرذم الكردي التقليدي قد تمدد ليشمل قبول وضعية المفعول به في سياسات فرق تسد، والتخلي عن الاعتبارات القومية والتاريخية والعقائدية والاستراتيجية طويلة المدى لصالح توازنات تكتيكية وموازين القوى الدولية.

وبشكل عام فإن عملية اختطاف أوجلان جاءت في سياق رغبة المؤسسة العسكرية التركية في ترسيخ سلطتها على عملية صناعة القرار وهيمنة الأيديولوجية الكمالية الأتاتوركية، في ظل مؤشرات لبدء عملية تدريجية من مراجعة هذه الأيديولوجية، وقد تجلى هذا مع تصاعد الإسلام السياسي –بحزبيه الرفاة والفضيلة– علي الساحة السياسية وجدة خطاب الرئيس الراحل تورجوت أوزال الذي دعا إلى البراجماتية السياسية والحوار لحل المشكلة الكردية بعيداً عن أي تحيزات أيديولوجية مسبقة[٥٩]. ولعل الوفاة المفاجئة لأوزال في ١٩٩٣ قد منعته من لعب دور مماثل لدور شارل ديجول في إنهاء أزمة الاستعمار الفرنسي للجزائر، وبالتالي انهار وقف إطلاق النار وعاد الطرفان مرة أخرى إلى أساليب القمع الوحشية المتبادلة

ضد المدنيين والموظفين والضباط والجنود والإداريين، والمتوقع استمرارها مع تصاعد نفوذ حزب الحركة القومية المتشدد عبر الانتخابات البرلمانية الأخيرة.

الحالة الإيرانية:

تعد إيران هي الحلقة الأضعف من ناحية النزعة القومية الكردية –الأكثر تبلوراً في تركيا والعراق. غير أن فراغ السلطة والقوة الذي صاحب ظروف الحرب العالمية الثانية قد منح الفرصة للتعجيل بالوعي القومي لأكراد إيران لدرجة إنشاء جمهورية مهاباد المستقلة (إحدى أعلى درجات تبلور القومية الكردية في العصر الحديث) [١]. غير أن عدة قرون من موروث وإمكانيات الدولة المركزية في طهران مكنتها من القضاء على هذه الجمهورية في نهاية الأمر، مستغلة الثقافة القبلية المهيمنة على المجتمع الكردي والمولدة للتشرذم والانقسام. بالإضافة إلى رصيد تاريخي من التوظيف الذكي للمسألة الكردية لخدمة الأهداف الخارجية لإيران استمراراً من العهد الصفوي وحتى الآن[٢].

ففي عام ١٩٤١ ومع تدخل الحلفاء لخلع رضا شاه الموالي للنازي، وتقسيم البلاد إلى دائرة نفوذ بريطانية في المشرق بالإضافة إلى كرمنشاه في جنوب كردستان، ودائرة نفوذ روسية في شمال وغرب البلاد؛ تحررت كردستان الإيرانية في شمال غرب البلاد من سيطرة الحكومة والإدارة المركزية في طهران. غير أن سوء قراءة تفاعلات المصالح الدولية أدى بالأكراد إلى الاعتقاد الخاطئ في إمكانية الاعتماد على دعم هاتين الدولتين من أجل الاستقلال بينما كانت بريطانيا – في ضوء تجربتها المريرة مع التكوينات القبلية في الهند والأكراد المتمردين في العراق بالإضافة إلى تحسبها لتحفظات تركيا على تشجيع الأكراد الإيرانيين – أبعد ما تكون عن دعم أي نزعة كردية انفصالية؛ بل كانت أقرب إلى حث طهران على تقديم بعض الإصلاحات والتنازلات الخاصة بالأراضي والإدارة الكردستانية، وهي تنازلات تدور في مجملها في فلك المتطلبات والضرورات القبلية لا القومية[٣]. ومن ناحية أخرى فإن الوجود العسكري السوفيتي في المناطق الكردية –والذي منع دخول قوات طهران إليها– وإن كان ميالاً إلى أقلمة الجماعة الكردية وتقليل حجم ولاءهم وارتباطهم بالسلطة المركزية إلا انه لم يكن راغباً فى تكريس الانفصال[٤].

وكانت التحولات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لتقليل النشاط الدعوى للقبائل الكردية مع منتصف القرن العشرين دافعة لزعماء القبائل الكردية والأغوات إلى إدراك أنه – في ظل حكم طهران المركزي – لا يمكن لهم الاحتفاظ بنفوذهم التقليدي في السياسة الحضرية (نفوذهم كان يقوم على ملكيتهم الزراعية الكبيرة) إلا بالاندماج في نظام الحكم والإدارة المحلية، وهذا استتبع تواجداً مكثفاً وصراعاً عنيفاً بين زعماء القبائل الأكراد في المدن الكردية. وقد أدى هذا التشرذم إلى السماح ببروز طبقة جديدة من متعلمي المدن تحمل ديناميكية وقدرة أكبر على الحركة[٥]. وقد تجلى هذا مع إنشاء جماعة

كومالة (JK Society) المهتمة بتقليل نفوذ شيوخ القبائل والطرق الصوفية وتقوية الصلات مع أكراد العراق وتركيا عبر الحدود[٦].

ومن اللافت للنظر أن للاتحاد السوفيتى اهتم أكثر بالتأثير على أكراد إيران؛ حيث النفط له الأولوية القصوى فى ظروف الصراع الدولى الحاد فى الثلاثينات والأربعينات، بالاضافة إلى أن جمهورية أذربيجان السوفيتية بامتدادها البشرى والجغرافى والعرقى فى أذربيجان الإيرانية والمناطق الكردية المتاخمة يمكن أن تكون هى الأداة الملائمة للتوغل فى المنطقة [٧]. لذا كان الاتجاه السوفيتى نحو تشجيع زعماء الأكراد على التمرد على طهران، ولكن ليس لتشكيل دولة كردية بل للاتحاد مع جمهورية أذربيجان الإيرانية [٨]. غير أن التصميم الكردى قد اضطر السوفيت إلى انتهاج أطروحة حقوق الأقليات والترويج لفكرة أن الاتحاد السوفيتى هو الأقرب دوماً لإعطاء الحريات الثقافية والسياسية للشعوب التى تتميز بلغات وثقافات متباينة [٩]. (لاحقاً تخلى الاتحاد السوفيتى عن جمهورية مهاباد الكردية عام ١٩٤٦ وذلك فى مقابل امتيازات النفط التى وصلوا إلى اتفاق بشأنها مع الحكومة الإيرانية فى ١٩٤٦/٤/٤) فى تجل جديد لسيولة أنماط التحالفات التى تدور حول المسالة الكردية [١٠]

وبعد انهيار جمهورية مهاباد دخلت القضية الكردية الإيرانية مرحلة من الجمود النسبى فى ظل عجز الـ KDPI عن بناء تحالف سياسى مع حلفائه الطبيعيين من اليسار الإيرانى[١١]، لتخوف الأخير من النزعة الانفصالية التى بدأت تظهر في الأحداث السياسية فى إيران، والتى وضعت محاور استقطاب عنيفة بين الشاه والمؤسسة العسكرية السلطوية فى مواجهة الليبراليين الديمقراطيين تارة واليسار تارة أخرى[١٢]، مما دفع الشاه إلى تعزيز سلطته المركزية على كافة مناطق البلاد (لدرء أى خطر كردى محتمل غير مرحب به فى هذا الصراع وكتعبير عن علو المناخ السلطوى بشكل عام فى البلاد)[١٣]. وعلى الجانب الآخر فإن قوى المعارضة – رغم عدم تقبلها للقمع العرقى ضد الأكراد – إلا أنها تمسكت بوحدة البلاد والحكم المركزى[١٤]. وهذه الوضعية السياسية قد ولدت رد فعل مماثل فى الحدة – على مستوى الخطاب – من الـ KDPI، الذى مزج أهدافه الاشتراكية التحررية بإطاحة الملكية واستقلال كافة أراضى كردستان لتوحيدها فيما بعد فى كيان واحد مستقل بذاته[١٥]. وهذه النقلة النوعية فى الخطاب – غير مالوفة من الأكراد الإيرانيين – تأثرت أيضاً بسياسة القمع التى اتبعتها الدولة (وإن كان لم يصل إلى حد العنف الاستئصالى كما فى الحالة التركية) إلا أنها فرضت الأحكام العسكرية على المناطق الكردية ومنعت استخدام اللغة الكردية فى التعليم أو الوسائط الثقافية وجعلت الإدارة والحكم المحلى فى يد الحكومة المركزية فى طهران. ومن ناحية أخرى فإن الحكومة قد استغلت سيطرتها على مناصب الحكم المحلى لتشعل الصراع العرقى بين الأقليات، حيث عهدت بأعمال الشرطة والأمن السياسى والإدارة فى أذربيجان إلى الأكراد، وبالعكس كلفت الآذريين بهذه المناصب فى كردستان، وهذا يكفل إجهاض أى إمكانية لالتفاف شعبى حول

سلطة محلية قد يغريها بإعلاء رايه التمرد، بالاضافة إلى إلهاء الأكراد والآذريين بل والآشوريين بالصراع مع بعضهم البعض[١٦].

ومن ناحية أخرى فإن إيران كانت تخشى أن يشكل الأكراد نقطة ضعفهم الإستراتيجية فى مواجهات الحرب الباردة، حيث كانت إيران أحد الفواعل الرئيسية فى سياسة الأحلاف العسكرية الغربية لاحتواء النفوذ السوفيتي فى المنطقة مثل حلف بغداد وغيره من التكتلات والأحلاف[١٧]، وكان الهاجس الإيرانى من الحلم السوفيتى – الذى يرجع إلى عهد القيصر بطرس الأكبر – بالوصول إلى مياه الخليج العربى الدافئة يجد له أسانيد واقعية حيث تبدى النفوذ المادى والمعنوى السوفيتى على الكثير من القبائل الكردية[١٨]. وقد صاعد من مخاوف الإيرانيين التأثيرات المحتملة للإذاعة الكردية التى تبث من القاهرة والموجهة ضد النظام الهاشمى فى العراق، على أكراد العراق وبالتبعية اخوانهم فى إيران. وهذه الاحتمالات قد بلغت أوجها مع سقوط الهاشميين فى عام ١٩٥٨ ومجئ عبد الكريم قاسم عبر تحالف مع الأكراد إلى السلطة فى بغداد، مما أنذر بتحرك كردى واسع فى إيران بدعم من موسكو وبغداد بل وربما من القاهرة المعادية لسياسة الأحلاف التى انخرطت فيها إيران [١٩].

ومع اندلا ع الثورة الإسلامية وسقوط النظام الشاهنشاهى –وهى خطوة رحب بها بل وساهم الأكراد بقدر ما فى التعجيل بها– بدت واضحة علامات صدام مقبل بين الأكراد والجمهورية الإسلامية. فالأخيرة ما زالت بعد فى مرحلة تأمين الدولة وتوفير ضرورات الانتقال من الثورة إلى الدولة بكل دلالاتها، مع هواجس التدخل الخارجى لضرب الثورة، وبالتالى كان احتمال تفتيت الأراضى الإيرانية لهو احتمال مزعج للجمهورية الإسلامية، إضافة إلى أن الانتماء الوطنى لإيران الموحدة لهو أمر مفروغ منه فى بنية الخطاب الإيرانى الإسلامى شأنه شأن الخطابات الإيرانية الأخرى[٢٠]. ومن ناحية ثالثة؛ ومن المنظور الإسلامى الخالص؛ فأى خطاب عرقى قومى يؤدى إلى تفتيت الدولة المسلمة مرفوض دينياً وغير مقبول عملياً فى مواجهة الأخطار المحدقة بالمسلمين[٢١]. لذا فإن أقصى ما يمكن أن يناله أكراد إيران هو المساواة فى الحقوق والواجبات كمسلمين طبقاً للمرجعية الإسلامية[٢٢]. وعلى الجانب الآخر فإن الأطر الجامعة – سواء كانت شاهنشاهية سياسية أو إسلامية عقائدية – ظلت منظوراً إليها بعين الشك من الأكراد؛ الذين مالوا مع الخطاب اليسارى الإيرانى العام المطالب بدولة ديمقراطية علمانية توفر الحرية والمساواة للجميع[٢٣].

وبشكل أو بآخر فإن النظام الإسلامى الجديد لم يكن ليقبل تنفيذ مطالب الأكراد التى تتمحور حول استقلالية كل كردستان كوحدة إدارية مستقلة داخل فيدرالية إيرانية، وقد طالبوا بأن تشمل مساحة كردستان أذربيجان ذات الأغلبية الأذرية، وكرمنشاه وإيلام ذات الأغلبية الشيعية مذهبياً واللورية عرقياً [٢٤].

وفى هذه الظروف لم يكن النظام الإيرانى قادراً إلا على عرض تقديم الحقوق الثقافية واللغوية للأكراد وتعديل الدستور الإسلامى (لم يتضمن فى نسخته الأولى أية اشارة إلى الأكراد ولو كإحدى الأمم والشعوب المكونة لإيران) لينص على احترام الشعائر الدينية للسنة فى المناطق السنية[٢٥]، وبالتأكيد لم ينل هذا العرض موافقة الأكراد، وانتهى الأمر بانفجار الاشتباك المسلح بين الأكراد والباسدران (الحرس الثورى) ذى الصبغة الأيديولوجية[٢٦]. ومما فاقم الأمر هو استخدام الورقة الكردية فى الصراعات الداخلية على السلطة فى النظام الجديد، فكانت تهمة التساهل مع الانفصالية الكردية أحد الأسباب للاطاحة بحكومة مهدى بازرجان والرئيس أبو الحسن بنى صدر[٢٧]. وكان هذا الاتهام يستخدم بين مختلف التيارات السياسية المتخاصمة كأداة لنزع المشروعية من الطرف الآخر [٢٨].

وعلى الناحية الأخرى فقد عانى الأكراد الإيرانيون من التشرذم والانقسام بين الـ KDPI صاحب الشهرة والموروث التاريخى، والحزب الديمقراطى الكردستانى العراقى بقيادة الأخوة برزانى والذى نجح فى اختراق شمال كردستان الإيرانية حيث القبائل الناطقة باللهجة الكرمانجية، ومنظمة كومالا التى تم احياؤها من جديد عام ١٩٧٨ بتوجهاتها اليسارية الماوية فى جنوب كردستان الإيرانية والرافضة للتوجهات "البورجوازية النخبوية للـ KDPI [٢٩]. وخطاب كومالا هو بالدرجة الأولى مقارب لخطاب الـ KDPI فى تركيا من حيث رفضه التوجهات الموالية لموسكو والمهيمنة على الأحزاب اليسارية التقليدية؛ كحزب تودة فى إيران، وطرحه القومية الشعبوية الكردية القائمة على تعبئة جماهير الفلاحين والعمال والطبقة المتوسطة الكردية عبر شبكة من الخدمات الشعبية[٣٠]. وهذا الموقف المتصلب بطبيعة الحال يضعف من فرصة الـ KDPI وغيره من الحركات المعتدلة فى تشكيل جبهة تفاوضية متحدة للوصول إلى حل سلمى توفيقى مع الحكومة فى طهران، مما أدى إلى انهيار المحاولات المتتالية للوصول إلى وقف الاطلاق النار فى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ [٣١]

ومن اللافت أن خطاب بعض علماء الدين الأكراد الميال إلى الليبرالية أو الرايكالية اليسارية فى الشئون القومية والاجتماعية – ربما تحت تأثير الخطاب الدينى الثورى للجمهورية الإسلامية والإمام الخومينى. (ولعل الشيخ عز الدين الحسينى عالم الدين الثورى فى مهاباد الذى أصبح رمزاً للمقاومة الكردية هو مثال لهذا)– قد ساهم فى تهيئة الجو لمزيد من التحذير الشعبى لمنطقة كومالا وغيرها من الحركات اليسارية [٣٢]. وأخيراً فإن الصف الكردى قد شهد مزيداً من الانقسام بوجود العديد من ملاك الأراضى والمحافظين الذين استفادوا من انهيار النظام الشاهنشاهي فى استعادة الأراضى التى فقدوها فى الإصلاح الزراعى، وهم بطبيعتهم أميل إلى التعاون مع السلطة المركزية –أيا كان النظام– ضد خصومهم القبليين (وهؤلاء يجدون سنداً لهم فى بعض علماء الدين الأكراد – ذوى التأثير الواضح عبر المدارس الدينية –

الذين وإن كانوا معظمهم سنة إلا أن اتجاهاتهم المحافظة تجعلهم يقفون فى مربع الوضع القائم الذى تحافظ عليه السلطة المركزية [٣٣].

وتظل مشكلة أكراد إيران ملتبسة بالبعدين العرقى والمذهبى؛ ففى إيران تشكل الأقليات غير الفارسية حوالى نصف عدد السكان (الأكراد والعرب على الحدود العراقية، الآذريين والتركمان على الحدود التركية والسوفيتية، البالوش على الحدود الأفغانية والباكستانية). وهنا فإن أى خطاب حول إعطاء حقوق قومية لأى من هذه الأقليات يتم تفسيره على أنه خطاب انفصالى انسلاخى يؤدى إلى تشجيع الأقليات الأخرى على السير فى نفس الطريق، ومن ثم تكون الفوضى التى تتفاقم خطورتها فى حالة تدخل طرف خارجى كتركيا، ومن وراءها الولايات المتحدة وإسرائيل المعاديتين للجمهورية الإسلامية، بالإضافة إلى العراق البعثى الذى دخل فى حرب مباشرة مع إيران منذ عام ١٩٨١، وأخيراً الاتحاد السوفيتى الراغب دوماً فى تأكيد نفوذه فى إيران؛ فى وقت يتم احتواء تواجده فى الشرق الأوسط من قبل الغرب بشكل متسارع فى السبعينات[٣٤].

ومع اندلاع الثورة الإسلامية جاء علو نبرة الخطاب الشيعى كمرجعية عليا للدولة والمجامع ليزيد الأمور توتراً. ولعل إصرار الدولة على تكليف الباسدران والكوميتات (وهى أجهزة شديدة الانتماء إلى التشيع عقائديا) بضبط الأمور فى كردستان تحت قيادات شيعية خالصة، أشارة رمزية لا يمكن للأكراد أن يخطئوا فهم دلالاتها[٣٥]. وأخيراً فإن هذا ساهم فى مزيد من التشرذم فى صفوف الأكراد باندلاع الصراع بين الأكراد السنة والشيعة (الراغبين فى البقاء داخل الجمهورية الشيعة) برغم قلة عدد الأخيرين عام ١٩٧٩ [٣٦].

وعلى مستوى الخطاب فإن الخومينى برغم كتاباته الواسعة فى أغلب الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من منظور إسلامى قبل ومع الثورة؛ إلا أنه لم يقدم رؤية واضحة بالنسبة لموضوع الأقليات العرقية[٣٧]. وبينما كان الاتجاه الليبرالى المعتدل –المتمثل فى بازرجان والرئيس بنى صدر– ميالاً إلى التفاوض مع الأكراد بخصوص مطالبهم الاستقلالية، كان الهاجس الأمنى يسيطر على تفكير الخومينى والتيار الراديكالى؛ الذى سرعان ما سيطر على عملية صنع القرار عبر مجلس الخبراء المنتخب. وكان قد صدر قرار سابق يخول هذا المجلس سلطة تعديل مشرع الدستور (الذى تضمن وعوداً بمنح الأقليات "حقوقاً متساوية")[٣٨]. وقد جاء الدستور المعدل خاوياً من أى إشارة إلى موضوع الأقليات. وطبقاً للخومينى فإن إشكالية الأقليات على أساس عرقى ولغوى هى خارجة على صميم الإسلام؛ الذى يفترض المساواة والأخوة المطلقة بين جميع المسلمين بغض النظر عن أصولهم وألسنتهم. وفى رأى الخومينى فإن طرح هذا الموضوع لهو جزء من مخطط لتدمير الإسلام والمرجعية الإسلامية، عبر إثارة الفتن والنعرات العصبية والعرقية واللغوية، التى ستفتك بوحدة المسلمين بشكل عام وإيران بشكل خاص [٣٩].

وقد شهدت سنوات الحرب العراقية الإيرانية تراجعاً كبيراً للحركة الكردية سواء على صعيد ثقة النظام؛ حيث لم تستطع طهران أن تستوعب رفض الـ KDPI الدفاع عن البلاد فى وجه الغزاة العراقيين إلا بشرط قبول طهران لاستقلال كردستان وسحب قواتها من هناك، ولم تستطع أن ترى فى هذا إلا خيانة قومية. أو على صعيد تماسك الجبهة الكردية التى شهدت انقساماً بين الـ KDPI وكومالا حول الانضمام لمجلس المقاومة الوطنية الذى أسسته حركة مجاهدى خلق. وحول الخيار الاستراتيجي لحل المشكلة الكردية، وهل تكون بالتسوية السلمية؛ كما يرغب الأول، أم بمواصلة النضال المسلح؛ كما أشار إلى ذلك الثانى[٤٠].

وعبر التسعينيات كان الهاجس الإيرانى هو التأثير المحتمل للاستقلالية الإدارية السياسية التى حظى بها أكراد العراق تحت الحماية الدولية على أكراد إيران. ومما زاد مخاوف طهران رفض الـ PUK والـ KDP لطرد أكراد إيران الذين يعملون من داخل العراق أسوة بتعهداتهم لأنقرة بخصوص أكراد تركيا. لذا فقد اعتمدت الحكومة نظاماً للتحكم العسكرى لكردستان باستخدام قوات يصل عددها إلى ٢٠٠,٠٠٠ جندى، وتقييد نشاط الأكراد السياسى مع إعطاء هامش للحريات الثقافية عبر المطبوعات والاحتفاليات الثقافية الكردية[٤١]. وعلى الجانب الآخر فبرغم إدراك الأكراد لعدم إمكانية الانتصار عسكرياً على الدولة الإيرانية، إلا أن عسكرة كردستان وانتشار نطاق العمليات الفدائية للأكراد على مدى كل أقاليم كردستان وليس المناطق الحدودية فحسب قد ساهم فى تجذير الوعى القومى الكردى عند الجماهير الكردية، مع نزوع يزداد قوة تدريجياً نحو الانفصالية [٤٢].

وفى الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٣ برزت كردستان بصفتها المقاطعة الإيرانية الوحيدة التى ضمت تأييداً كاسخاً لمرشح معارض على حساب المرشح الحكومى الأبرز الرئيس هاشمى رافسنجانى[٤٣]، وبرز الشيعة الأكراد فى جنوب كردستان، الذين ضجوا من خسائر وتبعات الحرب مع العراق، والذين اكتسبوا وعياً قومياً متزايداً على حساب جامعتهم المذهبية مع النظام الشيعى الحاكم الذى يعانى من الأزمات الاقتصادية والصراعات الثقافية والعزلة الدولية [٤٤]. ويبدو النظام الحاكم واثقاً من عجز الحركات الكردية عن تشكيل خطر حقيقى للنظام فى ضوء الانقسامات الداخلية والهزائم العسكرية التى تعانى منها هذه الحركات.

غير أن ثمة تطورات يجب ألا تغفل عنها طهران، تتمثل فى:

أولاً: ارتفاع معدلات نزوح الأكراد سواء إلى طهران أو إلى الموانى أو إلى صناعة البترول فى خورستان بحثاً عن العمل، فى ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التى تعانى منها البلاد وخاصة بعد حرب الخليج (١٠٠% معدل التضخم، ٧٠% معدل البطالة للشباب أقل من ٢٥ عاماً). وهؤلاء بطبيعتهم الاجتماعية سيشكلون حزاماً من الفقر والحرمان حول المدن الكبرى، حيث سيعانون من غياب الخدمات والدعم وشدة الاهمال الحكومى، وبالتالى فإن هذا الحراك الجغرافى لن يؤدى إلى مزيد من الانصهار

القومى؛ بل إلى زيادة حدة الاغتراب الاجتماعى والشعور بالتمايز عند الأكراد، وهذا سينسحب بالضرورة على الأقليات الأخرى كالعرب والبالوش واللور والأذربجانيين [٤٥].

ثانياً: كما أسلفنا فإن ١٠ سنوات من العسكرة المجتمعية قد قفزت بالفكر السياسى الكردى قفزة نوعية نحو المطامع الانفصالية الاستقلالية – خصوصاً فى ظل رفض حكومى شديد للامركزية الإدارية. ولعل هذا يثير اشكالية التناقض بين المرجعية والبرامج الإسلامية للحكم وإصراره على رفض المساواة بين شعوبه ولو على صعيد الإدارة [٤٦].

ثالثاً: تدويل القضية الكردية فى العالم الإسلامى بفعل الأحداث المتلاحقة فى تركيا والعراق (والأخيرة تشهد بدايات سيناريو للاستقلال الكردى) حرى بأن يكون له تأثير فعال على أكراد إيران، سواء من ناحية استلهام التجربة، أو الارتباط التنظيمى بإخوانهم عبر الحدود، أو بالسعى إلى كسب ود القوى الإقليمية والدولية، وأخيراً بالتشجيع على ممارسة للضغوط الخارجية على بغداد.

رابعاً: قضية حقوق الأقليات –وبالأخص الأكراد – هى إحدى أهم القضايا المدرجة على أجندة الانفتاح الثقافى للتيار الإصلاحى وقائده الرئيس محمد خاتمى، مما يزج بالقضية –على ما بها من خصوصية – داخل إطار تفاعلات الصراعات المصيرية بين المحافظين والإصلاحيين حول قيادة مستقبل الجمهورية الإسلامية فى إيران. وهذا الإرتباط قد يكون له ميزة الإحياء المستمر للقضية الذى قد يؤدى إلى حسمها، أو إلى انتزاع خصوصية القضية وحصرها فى دائرة نتائج الصراعات المحورية الكلية داخل الدولة الإيرانية [٤٧].

وفى النهاية يخلص الباحث إلى افتراض مفاده أن قوة النزعات الانفصالية عند أكراد العراق وتركيا مقارنة بأكراد إيران قد ترجع إلى القرب النسبى للثقافة الفارسية من عالم الأكراد ومجالهم الثقافى مقارنة بالثقافة العربية والتركية [٤٨]. فحقيقة أن أكراد إيران هم –ثقافياً– أقرب إلى سائر القوميات الإيرانية من الأكراد فى العراق وتركيا تعنى أن العوامل الثقافية اللازمة لتفعيل الانفصالية ليست واضحة عند أغلبية أكراد إيران، كما قد يفسر العامل الاقتصادى بالنسبة لأكراد العراق وتركيا بالذات استعدادهم بشكل أكبر للانفصال. ولعل عامل الظروف الإقليمية والدولية هو السبب وراء التأثير المحدود للتخلف الاقتصادى على النزعة الانفصالية عند أكراد تركيا (أقل من مثيلتها فى العراق – باستثناء حزب العمال الكردستانى). فالسياسات الغربية تجد مصلحتها فى تهديد الأمن العراقى والتلويح بإمكانية تفكيك الدولة العراقية بعد حرب الخليج، بينما هى –على النقيض– تحرص على ضمان قوة وأمن تركيا كفاعل اقليمى قوى ضمن منظومة حلف شمال الأطلنطى [٤٩].

وأخيرا فإن تقادم مؤسسة الدولة فى العالم الإسلامى، بصرف النظر عن أصولها الأوروبية من الناحية النظرية، أو الوجود التاريخى ورسوخ مكانتها بوصفها الفاعل الرئيسي فى شبكة العلاقات الدولية مع

المنطقة، قد ترك عالماً أكثر قبولاً لدولة تقوم بالتخلص من جماعات أقلوية من مواطنيها سواء بالإبادة أو الطرد أو التهجير أو الاستيعاب القسرى تحت دعوى غياب ولائها للنظام والدولة، مع غياب الخطوط الفاصلة بين الأخيرين. وقد ساهمت عسكرة الدولة الإسلامية وتغول مؤسسات التدخل السلطوى – كنتيجة مباشرة لهشاشة هذه الدول القطرية وكنتيجة غير مباشرة لآليات الحرب الباردة والتى اتخذت من الشرق الأوسط الإسلامى مسرحاً لكثير من حروبها التى تشنها عن بعد – ساهمت فى تسهيل قدرة الأنظمة الحاكمة على القيام باستبعاد هذه الأقليات والتشهير بها. ولذا جاءت الحركة القومية الكردية بمثابة نموذج للحركات الإثنية القومية التى تظهر كرد فعل لفشل الدولة القطرية فى معالجة إشكالية التهميش المجتمعى والسياسى للخصوصيات الدينية والثقافية والمذهبية العرقية واللغوية؛ بل وقهر هذه الخصوصيات ومحاولة تدميرها.

*كلمة كردستان أى ديار الكرد لا يعترف بها قانوناً أو دولياً وهى لا تستعمل فى الخرائط أو الوسائط الجغرافية.

*عدد السكان

عدد أكراد تركيا يساوى تقريباً مجموع أعداد الأكراد فى إيران والعراق

تركيا : ٤٦,٢٠% من مجموع الشعب الكردى ١٣ مليوناً (٢٣% من سكان تركيا)

إيران : ٣٠,٧٤% من مجموع الشعب الكردى ٥,٧ مليوناً (١٠% من سكان إيران)

العراق : ١٨,٣٤% من مجموع الشعب الكردى ٤,٢ مليوناً (٢٣% من سكان العراق)

سوريا : مليون تقريباً.

مجموع الشعب الكردى: ٢٤ إلى ٢٧ مليون

الهوامش

محددات القضية الكردية:

١- سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق فى العالم العربى، (القاهرة: مركز ابن خلدون،١٩٨٢)، ص ,٨٠

2-4- McDowall, David. A Modern History of the Kurds, (London : I.M. Tauris , 1996) Pp. 6 -7.

٥- سعد الدين إبراهيم، مصدر سابق ص ٨٠ – ,٨٥

٦ -المصدر السابق ص ٨٠ – ,٨٢

7- McDowall, David, Op. Cit. Pp. 13 –16.

٨- سعد الدين إبراهيم، مصدر سابق، ص ٨٠ – ,٨٢

٩- مازن بلال، المسألة الكردية: الوهم والحقيقة، (بيروت:بيان للنشر ١٩٩٣) ، ص ص ٧٠ – ,٧٣

10-12- McDowall, David, Op. Cit. Pp. 38 - 40, 66 - 67.

١٣- مازن بلال، مصدر سابق ، ص ص ٤٤ – ,٥٣

١٤- المصدر السابق ص ,٢٢

١٥- المصدر السابق ص ,٥٥

١٦- المصدر السابق ص ص ٩ – ,١٥

17- McDowall, David, Op. Cit. Pp. 408.

18- McDowall, David, Op. Cit. Pp. 6.

١٩-٢٠ مازن بلال، مصدر سابق، ص ,١١

21- Kendal. "The Kurds under the Ottoman Empire", People Without A country: The Kurds and Kurdistans, (London, Zed press, 1980), Pp. 22 - 25.

22- Ibid., Pp. 11 - 15.

٢٣- مازن بلال، مصدر سابق، ص ص٧٤ – ,٧٧

24-26 - Ayubi, Nazih. Overstating The Arab State ,(London: I.B. Tauris Publishers, 1995), Pp. 4-10.

٢٧- مازن بلال ، مصدر سابق، ص ٧٤ – ,٧٧

28- Kendal, Op. Cit. Pp. 38 - 41.

٢٩- درية عونى، الأكراد التاريخ والجغرافيا، (القاهرة: مطبعة المنار، ١٩٩٩)، ص ص ١٣٢ – ,١٣٥

30- Kendal, Op. Cit. Pp. 34 - 37

31- Ibid., Pp. 32 - 33.

32- McDowall, David, Op. Cit. Pp. 117 - 119.

٣٣- حامد عيسى، مصدر سابق، ص ص ١٢٠ – ,١٢١

٣٤- مازن بلال، مصدر سابق، ص ص ٩٣ – ,٩٣

35- Ayubi, Nazih, Op. Cit. Pp..21-24

٣٦-٣٧- مازن بلال ، مصدر سابق ، ص ,١١

٣٨- المصدر سابق ، ص ,٦

٣٩-٤١- المصدر سابق ، ص ص ٧،٨ .

التطور التاريخى للقضية الكردية فى مطالع القرن العشرين:

1-2 McDowall, David, Op. Cit. Pp. 51 - 58.

3- Kendal, Op. Cit. Pp. 25 – 33.

4-5- Ibid., Pp. 32 – 34.

6- Ibid., Pp. 34 - 37.

7- Ibid., Pp. 34 - 37.

8-9- Ibid., Pp. 38 - 40.
10- Ibid., P. 21.
11-12- Ibid., Pp. 21 - 22.
13- Ibid.
14-15- Kendal “Kurdistan in Turkey” People Without A Country: The Kurds And Kurdistan, Ed. Gerard Chaliand (London: Zed Press, 1980). Pp. 38 - 41.
16-17- Kendal Op. Cit. Pp. 36 - 37.
18-28- Ibid., Pp. 40 - 44.

٢٩- حامد عيسى ، مصدر سابق، ص ٥٤ – ٧٤,

٣٠-٣١- أحمد بهاء الدين شعبان، أوجلان الزعيم والقضية (القاهرة: ميريت للنشر،١٩٩٩) ص ٢٤,

32-33- Kendal, Op. Cit. Pp. 57 - 60
34-37- Kendal "Kurdistan in Turkey" Op.Cit. Pp. 47 - 48.

٣٨- درية عونى، مصدر سابق، ص ١٨ – ٢٣,

39-44- Kendal, “Kurdistan in Turkey”, Op. Cit. p 50-54

٤٥-٤٦- حامد عيسى ، مصدر سابق، ص ٤٢,

٤٧-٤٨- المصدر السابق، ص ص ٥٠,

٤٩- المصدر السابق، ص ص ٥٥ – ٥٧,

٥٠- المصدر السابق، ص ص ٧٢ – ٧٣,

51-52- Mcdowall, David, Op.Cit. Pp. 107-109.
53-55-Entessar Nadir, Kurdis Ethnonationalism, (Boulder&London. Lynne Reinner Publishers, 1993.) Pp. 49-58

الحالة السورية

١-٢-خالد فياض، الأكراد فى سوريا: الوجه الايجابى للمسألة الكردية "السياسة الدولية" ١٩٩٦، ص ص ١٢٧-١٢٦,

٣- سعد الدين إبراهيم، مصدر سابق، ص١٢٠

٤-٧-خالد فياض، مصدر سابق، ص ١٢٧,

٨- درية عونى ، عرب وأكراد، (القاهرة: دار الهلال، ١٩٩٢) ص ١٦٣ – ١٦٤,

٩- المصدر السابق، ص ١٥٧ – ١٥٨,

١٠- سعد الدين إبراهيم ، مصدر سابق ، ص ١٢٢,

١١- خالد فياض، مصدر سابق، ص ١٢٨,

١٢- درية عونى، مصدر سابق، ص ١٦٤,

١٣- درية عونى، الأكراد التاريخ والجغرافيا، مصدر سابق، ص ٢٢٨ – ٢٣٢.

الحالة العراقية:

١- حامد عيسى ، مصدر سابق، ص ص ٥١- ٥٢,

٢-٥- أحمد السيد تركى، "القضية الكردية فى العراق"، السياسة الدولية، ١٩٩٦، ص ١١٩,

6- 7 -McDowall, David, Op. Cit. Pp. 287-288.
8- Vanly, Ismet Sharif. " Kurdistan in Iraq" People without A Country. Ed Gerard Chaliand. Op.Cit. Pp. 158 - 163.

٩- منذر الموصلى، القوى السياسية والحزبية فى كردستان، (لندن، رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١)، ص ٢٧٨,

10- Vanly, Ismet Sharif. Op. Cit. Pp. 164 - 165.
11- 13- Ibid., 158 - 163.

١٤- درية عونى، مصدر سابق، ص ١٤٥,

15-16- McDowall, David. Op. Cit. Pp. 302 - 203.
17- Vanly, Ismet Sharif. Op. Cit. Pp. 173 - 176
18- 19- Ibid., Pp. 164 – 168.

٢٠- دربة عونى، مصدر سابق، ص ص ١٦٨ - ١٧٠.

21-24- Vanly, Ismet Sharif. Op. Cit. Pp. 164 - 168

٢٥- منذر الموصلى، مصدر سابق، ص ص ١٠٤ - ١٠٥,

26- McDowall, David. Op. Cit. Pp. 332 - 336

٢٧- حامد عيسى، مصدر سابق، ص ص ٤٨ - ٥٣,

٢٨-٢٩- المصدر السابق، ص ص ١٥٠ – ١٨٩,

٣٠- المصدر السابق، ص ص ٢١٩ – ٢٢٠,

٣١-٣٢-رمضان عرابى، هل الأكراد قادمون؟،(القاهرة:مطبعة الطوبجى،١٩٩٩)، ص ص ١٣٠ – ١٣٢,

٣٣ –٣٤- حامد عيسى، مصدر سابق، ص ص ٢٢٦ - ٢٢٩,

٣٥-٣٦- منذر الموصلى، مصدر سابق، ١٩٥ - ٢٠٦

٣٧- ٣٩- دربة عونى، مصدر سابق، ص ص ١٥٦ - ١٦٣,

٤٠- حامد عيسى، مصدر سابق، ص ص ٢٣٧ - ٢٣٨

٤١-٤٥-رمضان عرابى، هل الأكراد قادمون، ص ص ١٩٧ -٢٠١,

46-47- Entessar, Nader. Op. Cit. Pp. 159 - 169.

٥٠- ٤٨ -رمضان عرابى، مصدر سابق، ص ص ٢٠٤ - ٢٠٨,

٥١- دربة عونى، مصدر سابق، ص ٣٩٧,

٥٢- المصدر السابق، ص ص ٣٠٤ - ٣٠٨,

٥٣-٥٤- المصدر السابق، ص ١٩٧,

٥٥- ثناء فؤاد عبد الله، مصدر سابق، ص ١٠٥,

٥٦- رمضان عرابى، مصدر سابق، ص ص ٢٢٨ - ٢٣١,

57-59 - Entessar, Nader. Op. Cit. Pp. 159 - 169.

٦٠- حامد عيسى، مصدر سابق، ص ٤٢٦,

٦١-٦٣ - خالد فياض، مصدر سابق، ص ص ١٢٧ - ١٢٨,

٦٤- رمضان عرابى، مصدر سابق، ص ٢٣٣.

الحالة التركية:

1-7-McDowall, David. The Kurds: A Nation Denied,(London: Minority Rights Publications, 1992). Pp 7-15.

٨-١٢-أحمد بهاء الدين شعبان، أوجلان: الزعيم والقضية، مرجع سابق، ص ٣٧-٣٤,

13- 14- Kendal "Kurdistan in Turkey", Op. Cit, Pp. p 69-70

١٥- أحمد بهاء الدين شعبان، مصدر سابق، ص ص ٤٢ - ٤٣,

16-18- Entessar, Nader. Op.Cit. Pp. 89-97.
19-21- Kendal, "Kurdistan in Turkey" Op. Cit. p 71-83.
22-24- Barkey, Henry and Graham Fuller, Turkey's Kurdish Question. (NewYork: Rowman & Little Field Publishers, 1998), Pp. 15-25
25-27- Ibid., Pp. 23-29.
28-31 Ibid., Pp. 97-115.

32- Entessar, Nader, Op. Cit. Pp.103-107
33-36- McDowall, David, A Modern History of The Kurds.Op. Cit. Pp 425-429.

٣٧- رمضان عرابى، مصدر سابق، ص ١٠٦ - ١٠٧,

٣٨-٤٠- رمضان عرابى، مصدر سابق، ص ص ١٥٤ - ١٥٦,

41- Barkey, Henry and Graham Fuller, Op.Cit. Pp. 25-29

٤٢- رمضان عرابى، مصدر سابق، ص ص ١٨٩ - ١٩٩,

43- Barkey, Henry and Graham Fuller, Op.Cit. Pp. 101-108

٤٤- درية عونى، مصدر سابق، ص ص ١٠٦-١٠٧,

45-48- McDowall, David, Op. Cit. Pp. 429 - 431.

٤٩- رمضان عرابى، مصدر سابق، ص ١٦٣.

50- 52- McDowall, David, Op. Cit. Pp. 432 - 433.

٥٣-٥٤ رمضان عرابى، مصدر سابق، ص ١٨٢

55- 57 McDowall, David, Op. Cit. Pp. 433-435.

٥٨-٥٩ رمضان عرابى ، مصدر سابق ، ص ص ١٩٢-١٨٩

الحالة الإيرانية:

١-٢ رمضان عرابى، هل الأكراد قادمون، مصدر سابق، ص ٦٧.

3-4-Ghassemlou, A.R, "Kurdisran in Iran" People Without A Country, The Kurds And Kurdistan. Ed Gerard Chaliand Op.Cit. Pp. 117-122-

5-Entessar,Nader. Op.Cit. Pp. 16-20

6-10- McDowall, David. Op. Cit. Pp. 231 - 237.

11-12- Ibid., Pp. 240 - 241

13-17- Ibid., 249-254

18-19- Ghassemlou, A.R, "Kurdisran in Iran "Op. Cit. Pp. 122 - 124.

٢٠-٢٣- حامد عيسى، مصدر سابق ص ص ٤١٣-٤٢١,

24- McDowall, David, Op. Cit. P 262.

25- Ibid., Pp. 262-263.

26-28- Ibid., Pp. 263-264.

29- Ibid., p 265.

٣٠-منذر الموصلى، مصدر سابق، ص ص٢٧١-٢٧٧ .

٣١- حامد عيسى، مصدر سابق ص ص ٤٢٣،٤٢٢.

32- McDowall, David, Op. Cit. P 263

33- Ghassemolou, A.R Op. Cit. Pp. 116-117

34- McDowall, David, Op. Cit. Pp 270-272.

35-Entessar, Nader. Op.Cit..Pp. 34-36

36- McDowall, David, Op. Cit. P 271.

37-39 –Entessar, Nader. Op.Cit. Pp. 29-41.

40- McDowall, David, Op. Cit. Pp. 272-274.

41-42- Ibid., Pp. 277 - 279

43- Ibid., Pp. 278.

44-45- Ibid., Pp. 277 - 279.

46- Entessar, Nader , Op. Cit., Pp.46-47

٤٧-٤٩-مازن بلال ، مصدر سابق ص ص١٤١-١٤٤.

المصادر العربية:

١. أحمد السيد تركى، "القضية الكردية فى العراق" ، السياسة الدولية، ١٩٩٦,

٢- أحمد بهاء الدين شعبان، أوجلان الزعيم والقضية، القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ١٩٩٩,

٣- ثناء فؤاد عبد الله، "أكراد إيران بين الصراع الداخلى وصيغة التوازنات الإقليمية"، السياسة الدولية، ، ١٩٩٦,
٤- حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية فى الشرق الأوسط،، القاهرة: مكتبة مدبولى، ١٩٩٢,
٥- خالد فياض، "الأكراد فى سوريا: الوجه الإيجابى للمسألة الكردية"، السياسة الدولية، ١٩٩٦,
٦- درية عونى، الأكراد: التاريخ والجغرافيا، القاهرة: مطبعة المنار، ١٩٩٩,
٧- درية عونى، عرب وأكراد: خصام أم وئام ؟، القاهرة :دار الهلال ،١٩٩٣,
٨- رمضان عرابى، هل الأكراد قادمون؟، القاهرة: شركة مطابع الطوبجى، ١٩٩٩,
٩- سعد الدين إبراهيم، الملل والنحل والأعراق فى العالم العربى، القاهرة: مركز ابن خلدون،١٩٨٧,
١٠- مازن بلال، المسألة الكردية: الوهم والحقيقة، بيروت: بيان للنشر والإعلام والتوزيع، ١٩٩٣,
١١-منذر الموصلى، القوى السياسية والحزبية فى كردستان، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩١.

المصادر الأجنبية

1- Ayubi, Nazih. Overstating The Arab State. London:I.B. Tauris Publishers, 1995.

2- Barkey, Henri and Graham E.Fuller. Turkey's Kurdish Question. NewYork: Rowman & Little Field Publishers, 1998.

3- Entessar, Nader. Kurdish Ethonationalism. Boulder & London. Lynne Reinner Publishers, 1993.

4- Kendal. " Kurdistan In Turkey". People Without A Country: The Kurds And Kurdistan. Ed Gerard Chaliand. London : Zed Press, 1980.

5- Kendal. "The Kurds Under The Ottoman Empire". People Without A Country: The Kurds And Kurdistan. Ed Gerard Chaliand London: Zed Press, 1890.

6- Ghassemlou, A.A. "Kurdistan In Iran" People Without A country: The Kurds And Kurdistan. Ed Gerard Chaliand. London: Zed Press, 1980

7- McDowall, David. A Modern History of the Kurds. London: J.B. Tauris, 1996.

8- McDowall, David. The Kurds: A Nation Denied. London: Minority Rights Publicatios, 1992.

9- Vanly, Ismet Sharif. "Kurdistan In Iraq" People Without A Country The Kurds And Kurdistan. Ed. Gerard Chaliand . London : Zed Press, 1980.